9
614
64

Source gallica.bnf.fr / Institut dominicain d'études orientales

أ
6015

ايضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق

تأليف العلامة والبحر الفهامة

الشيخ أحمد الدمنهورى

تغمده الله برحمته

آمين آمين

آمين

أ
7161

(ويليه شرح العلامة الاخضرى على سلمه المذكور)

(نفع الله بهما آمين)

Pères Dominicains
Foyer des Etudiants, Le Caire
No. d'inv 4721
Côte 9.614.64

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه الكرام والتابعين ومن تبعهم باحسان على الدوام *(وبعد)* فيقول أحمد الدمنهوري بلغه الله الآمال ورزقه التوفيق فى الاقوال والافعال قد سألنى بعض الطلبة المبتدئين أن أشرح سلم المنطق شرحا يكون فى غاية اللين وأن لا أزيد على حل ألفاظه لينظر بفهم معناه من هو من حفاظه فأجبته لذلك مستعينا بالقادر المالك مسميا له بايضاح المبهم من معانى السلم طالبا من السميع البصير أن ينفع به كما نفع باصله انه على ذلك قدير قال رحمه الله تعالى *(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى قد أخرجا * نتائج الفكر لأرباب الحجا
وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل
حتى بدت لهم شموس المعرفه * رأوا مخدراتها منكشفه)*

أقول الحمد لغة الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الحامد أو غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحا مع ابدال الحامد بالشاكر وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله وتحقيق الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفا والنسبة بين الثلاثة فى رسالتنا كشف اللثام عن مخدرات الافهام والله علم على الذات الواجب الوجود وأخرج بمعنى أظهر والنتائج جمع نتيجة وهى المقدمة اللازمة لمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والفكر حركة النفس فى المعقولات وحركتها فى المحسوسات تخييل والارباب جمع رب والمراد به هنا الصاحب والحجا العقل وهو مقصور * ومعنى البيت الحمد لله الذى أظهر لارباب العقول نتائج أفكارهم وفى ذكر النتائج براعة استهلال وفى البيت سؤالان الاول لم حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعلية (الثانى) لم قدم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم (والجواب) عن الاول انه حمد الولى لذاته وذاته سبحانه ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهى الجملة الاسمية وعن الثانى بان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله أهم فى نفسه فقدمت الاهمية العارضة على الاهمية الذاتية مراعاة للبلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله وحط) بمعنى أزال ومن فى قوله من سماء العقل بمعنى عن وهى ومجرورها بدل مما قبله أى أزال عن

(قوله الذى قد أخرجا) بالف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوى الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالايجاد لانه أبلغ من الاظهار ولان شان الاظهار أن يكون الوجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم ان الموصول مع صلته فى قوة المشتق فقوله الذى قد أخرجا فى قوة المخرج ولم يعبر به مع وروده اطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره فى الاسماء الحسنى المعروفة اه باجورى (قوله نتائج الفكر) أى النتائج التى تنشا عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهى لغة الثمرة والفائدة واصطلاحا القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ الملوى فى شرحه الكبير فى باب القياس (قوله لارباب الحجا) متعلق بقوله أخرجا والارباب جمع رب (قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرجا الى آخره من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علته الغائية كما يفيده كلام الشيخ الملوى فى شرحه الكبير اه باجورى

عقولهم الذى هو كالسماء بجامع كون كل منهما محلا لطلوع الكواكب فكواكب العقل معنوية وهى المعانى والاسرار وكواكب السماء حسية والاصل من عقل كالسماء فحذفت أداة التشبيه وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه وهذا العمل جار فى قوله من سحاب الجهل اذ أصله من جهل كالسحاب ففعل به ما تقدم والجامع بين الجهل الذى هو عدم العلم بالشئ والسحاب كون كل منهما حائلا ومعنى البيت وحط عن عقولهم التى هى كالسماء كل حجاب أى حائل من الجهل الذى هو كالسحاب (وفى هذا البيت سؤالان) الاول عطف حط على أخرج من أى قبيل (الثانى) أن الجهل أمر عدمى والسحاب أمر وجودى ولا يصح تشبيه العدمى بالوجودى (والجواب) عن الاول أنه من قبيل عطف السبب على السبب لان ازالة الحجاب سبب فى اظهار النتائج وعن الثانى بان الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشئ يقال فيه ادراك الشئ على خلاف ما هو به فلم يكن عدميا فصح التشبيه (قوله حتى بدت) أى ظهرت غاية الظهور (قوله شموس المعرفه) أى معرفة كالشموس ففعل به ما تقدم والمخدرات المستترات لان الخدر معناه الستر ومنكشفة ظاهرة والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم بظهور شموس المعارف التى كانت مستترة لدقتها (وفى هذا البيت سؤالان) الاول أن البيت الاول يغنى عنه الثانى كان الاولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الاول بجنبه أو يذكره بجنب الاول لكون كل منهما مسببا عن ازالة الحجب (والجواب) عن الاول أن النتائج فى البيت الاول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولا وما فى البيت الثانى خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الاول عنه وعن الثانى بانه قدم البيت الاول حرصا على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر الى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الاول (ثم قال)

*(نحمده جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام
من خصنا بخير من قد ارسلا * وخير من حاز المقامات العلى
محمد سيد كل مقتفى * العربى الهاشمى المصطفى
صلى عليه الله ما دام الحجا * يخوض من بحر المعانى لججا
وآله وصحبه ذوى الهدى * من شبهوا بانجم فى الاهتدا)*

أقول حمد المولى سبحانه وتعالى حمدا مطلقا أولا وحمده حمدا مقيدا ثانيا ليحصل له ثواب المندوب على الحمد الاول والواجب على الحمد الثانى وليكون شاكرا له على الهامه للحمد الاول لان الهامه اياه نعمة تحتاج الى الشكر عليها وقوله جل بمعنى عظم والانعام هو اعطاء النعمة والايمان تصديق القلب بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم من الاحكام والاسلام هو الافعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعا ومعنى البيت نثنى عليه سبحانه وتعالى لاجل انعامه علينا باتين النعمتين اللتين بهما انقاذ المهجة من النار * وفى البيت سؤالان (الاول) لم حمد أولا بالجملة الاسمية وهنا بالجملة الفعلية (الثانى) لم حمد على الانعام الذى هو الوصف ولم يحمد على النعمة (والجواب) عن الاول أن الحمد هنا متعلقه النعم وهى متجددة فناسب أن يحمد بما يدل على التجدد وهى الجملة الفعلية وعن الثانى بان الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف وقوله من خصنا من اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد وخصنا أى معاشر المسلمين ومن بمعنى رسول وحاز بمعنى جمع والمقامات المراتب والعلى الرفيعة ومحمد صلى الله عليه وسلم بدل من خير والسيد متولى أمر السواد أى الجيوش الكثيرة وهو صلى الله عليه وسلم متولى أمر العالم باسره والمقتفى المتبع بفتح الباء واذا كان سيد المتبوعين فهو سيد التابعين من باب أولى والعربى نسبة للعرب والهاشمى نسبة لبنى هاشم والمصطفى المختار والصلاة فى اللغة العطف فان أضيف الى الله سمى رحمة أو الى الملائكة سمى استغفارا أو الى غيرهما سمى دعاء والحجا تقدم أنه العقل واللجج جمع لجة وهى ما فيه صعوبة من الماء الغزير والمراد بها هنا المعانى الصعبة وآل النبى فى مقام الدعاء كل مؤمن تقى وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى صحابى وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به وذوى جمع ذو بمعنى صاحب أى أصحاب الهدى وقوله من شبهوا الخ أى فى قوله صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم فحذف الفاعل هنا للتعظيم (وفى هذه الابيات الاربعة أربعة أسئلة الاول) ما مدلول الضمير فى خصنا (الثانى) أن قوله بخير من قد أرسلا يفيد معنى قوله سيد

(قوله ما دام الخ) ما مصدرية بمعنى انها الة فى سبك ما بعدها بمصدر ظرفية فلذلك فسرت بمدة فالمعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تابيدها فكأنه قال صلى عليه الله دائما وأبدا جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التابيد وقوله الحجا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض فيه مجاز عقلى لان فيه اسناد الشئ لغير من هو له فان الخائض حقيقة النفس والعقل آلة كما مر (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ تساءلون به والارحام بجر الارحام ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به فى هذا المقام أقاربه صلى الله عليه وسلم وقيل أتقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا (قوله ذوى الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لان التشبيه ليس الا للصحب كما يعلم مما ياتى وجعل الاول لكل من الآل والصحب والثانى للصحب فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء اه باجورى

كل مقتفى فـاو جه عدم الاقتصار عليه (الثالث) أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لجا من بحر المعانى مع أن الاولى التعميم (الرابع) لم قدم الآل على الصحب مع أن فيهم من هو أشرف الانام بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو أبو بكر (فالجواب) عن الاول ان مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الاجابة كما ذكرته و يصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل وما أرسلناك الا رحمة للعالمين اذ أمنوا من عذاب الاستئصال وعند الله أشد منه فعدم تعذيب الكفار بالاشد اكراما له صلى الله عليه وسلم وعن الثانى بان فى الوصف بالسيادة اشعارا بعموم رسالته صلى الله عليه وسلم وان الانبياء والمرسلين من أمته صلى الله عليه وسلم فهو متولى أمر الجميع وعن الثالث بان القيد فى الصلاة ليس مرادا بل المراد التعميم فى جميع الاوقات وعن الرابع بان الصلاة ثبتت على الآل نصا فى قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث وعلى الصحب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقديم (ثم قال)

*(وبعد فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان * فيعصم الافكار عن غى الخطا
وعن دقيق الفهم يكشف الغطا * فهاك من أصوله قواعدا * تجمع من فنونه فوائدا)*

أقول لفظة بعد تكون ظرف زمان كما فى قولك جاء زيد بعد عمرو وظرف مكان كما فى قولك دار زيد بعد دار عمرو و يصح استعمالها هنا فى المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها أو باعتبار أن مكانه فى الرقم بعده وهى هنا دالة على الانتقال من كلام الى آخر فلا يؤتى بها فى أول الكلام والمنطق مصدر ميمى يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظ وعلى الادراك والمراد به هنا الفن المؤلف فيه هذا الكتاب سمى بهذا الاسم لانه يقوى الادراك و يعصمه عن الخطا فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطا فى فكره فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق اليه الخطا فى الفكر كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق اليه الخطا فى المقال والى هذا المعنى أشار بقوله فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان فيعصم الافكار أى يحفظها عن غى الخطا والجنان يطلق على القلب والمراد به هنا القوى الفكرية واضافة غى الى الخطا من اضافة العام الى الخاص اذ الغى الضلال والخطا نوع منه (قوله وعن دقيق الفهم) من اضافة الصفة الى الموصوف فالمصدر بمعنى اسم المفعول أى المفهوم الدقيق والغطا بكسر الغين والمعنى أن من تمكن من هذا الفن صار النظرى من المعانى المستورة ضرورياً مكشوفا واضحا له وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان وهاك اسم فعل بمعنى خذ وقواعدا معموله ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعيضية أى خذ قواعد هى بعض أصوله أى قواعده اذ القاعدة والاصل بمعنى واحد وهو أمر كلى ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع وقول المناطقة الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية والفنون الفروع والفوائد جمع فائدة وهى فى الاصل ما استفيد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعا والفروع تشتمل على فوائد * ثم قال

*(سميته بالسلم المنورق * يرقى به سماء علم المنطق * والله أرجو أن يكون خالصا * لوجهه الكريم ليس قالصا
وأن يكون نافعا للمبتدى * به الى المطولات يهتدى)*

أقول الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى لمفعولين للاول بنفسه وللثانى بنفسه أو بالباء كما هنا والسلم ماله درج يتوصل به من سفل الى علو واستعماله فى المعانى مجاز والمنورق بتقديم النون المزين يرقى يصعد وعلم المنطق المراد به المسائل وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد والمعنى أن هذه المسائل التى نظمتها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها الى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصا من الرياء فقال والله أرجو الخ أى أؤمل والوجه الذات والقالص الناقص ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدى وأن يتوصل به الى الكتب المطولات فقال وأن يكون الخ والمبتدى من ليس له قدرة على تصوير مسائل الفن الذى يقرأ فيه فان قدر على ذلك فمتوسط وان قدر على اقامة دليلها فمنته وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه فى هذا العلم وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية وكان مجاب

(قوله فالمنطق الخ) أى فاقول المنطق الخ فاندفع ما يرد من أنه يجب أن يكون مضمون الجزاء مرتبا على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء فى الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجاب بان هذا ليس متفقا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الاخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همع الهوامع للسيوطى وأشار المصنف بهذا الى ثمرة هذا الفن التى هى أحد المبادى العشرة وقوله عن غى الخطا متعلق بقوله يعصم والغى الضلال وهو ضد الهدى كما فى القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطا الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقا ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة الغى اليه من اضافة العام للخاص كما فى شجر أراك وهى المسماة عندهم بالاضافة التى للبيان وأما على الاخير فهى من اضافة أحد المترادفين للآخر فسقط ما لبعضهم هنا اهـ باجورى

الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وعاد علينا من صالح دعواته * ثم قال

(فصل فى جواز الاشتغال به)

*(والخلف فى جواز الاشتغال * به على ثلاثة أقوال فابن الصلاح والنواوى حرما * وقال قوم ينبغى أن يعلما والقولة المشهورة الصحيحه * جوازه لكامل القريحه ممارس السنة والكتاب * ليهتدى به الى الصواب)*

أقول ذكر فى هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادى العشرة التى ينبغى لكل شارع فى علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه وقد استوفى مبادى هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدى سعيد قدوره فى شرحه لهذا الكتاب فمنها الاسم وقد تقدم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى معيار العلوم وعلم الميزان ومنها التعريف وتقدم تعريف هذا العلم فى الشرح ومنها النسبة وتقدمت فى قول المتن نسبته الخ ومنها الحكم وذكره المصنف فى هذا الفصل وبقية المبادى فى الشرح المذكور * واختلفوا فى الاشتغال به على ثلاثة أقوال (الاول) المنع منه وبذلك قال النووى وابن الصلاح (الثانى) الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالى قائلا من لم يعرفه فلا ثقة بعلمه أى لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج اليه لعدم القواعد التى تضبطه (الثالث) وهو المشهور الصحيح التفصيل فان كان المشتغل ذكى القريحة قوى الفطنة ممارسا للكتاب والسنة جاز الاشتغال به والا فلا (واعلم) أن هذا الخلاف انما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذى فى طوالع البيضاوى وأما الخالص منها كمختصر السنوسى والشمسية وهذا التأليف فلا خلاف فى جواز الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم * ثم قال

(أنواع العلم الحادث)

*(ادراك مفرد تصورا علم * ودرك نسبة بتصديق وسم * وقدم الاول عند الوضع
لانه مقدم بالطبع * والنظرى ما احتاج للتأمل * وعكسه هو الضرورى الجلى
وما به الى تصور وصل * يدعى بقول شارح فلتبتهل
وما لتصديق به توصلا * بحجة يعرف عند العقلا)*

أقول لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فانه لا تنوع فيه فاتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وايضاح للمبتدى والعلم معرفة المعلوم ثم انه ينقسم الى تصور والى تصديق وكل منهما الى ضرورى والى نظرى فالاقسام أربعة فان كان ادراك معنى مفرد فهو تصور كادراك معنى زيد وان كان ادراك وقوع نسبة فهو تصديق كادراك وقوع القيام فى قولنا زيد قائم وهذا معنى قوله ادراك مفرد البيت فزيد قائم اشتمل على تصورات أربعة تصور الموضوع وهو زيد وتصور المحمول وهو قائم وتصور النسبة بينهما وهو تعلق المحمول بالموضوع وتصور وقوعها فالتصور الرابع يسمى تصديقا والثلاثة قبله شروط له وهذا مذهب الحكماء ومذهب الامام ان التصديق هو التصورات الاربعة فيكون التصديق بسيطا على مذهب الحكماء ومركبا على مذهب الامام والمصنف ماش على مذهب الحكماء بتقدير مضاف فى كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع ثم انك اذا أردت أن تكتب التصور والتصديق وتعلمهما أو تعلمهما فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك فقدم التصور على التصديق لانه مقدم عليه طبعا فيقدم وضعا وهذا معنى قوله وقدم الاول البيت ثم بين ان النظرى من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتأمل والضرورى عكسه وهو ما لا يحتاج الى ذلك فالاقسام أربعة كما تقدم مثال التصور الضرورى ادراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين ومثال التصور النظرى ادراك معنى الواحد نصف سدس الاثنى عشر ومثال التصديق الضرورى ادراك وقوع النسبة فى قولك الواحد نصف الاثنين ومثال التصديق النظرى ادراك وقوع النسبة فى قولك الواحد نصف سدس الاثنى عشر وبما تقرر علم انحصار العلوم فى التصورات والتصديقات وكل منهما مباد ومقاصد فمبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس باقسامه فانحصر فن المنطق فى هذه

(قوله وقدم الاول الخ) أى وجوبا صناعيا كما صرح به المصنف فى شرحه واذا كان كذلك فالاولى قراءة الفعل فى عبارته بصيغة الامر ليفيد ذلك وان صح قراءته بصيغة الماضى المبنى للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند العقلا) أل فيه للعهد والمعهود أرباب هذا الفن وبهذا يندفع ما قد يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل للتصديق يسمى حجة مع انهم عقلاء كذا يستفاد من كلام الشيخ الملوى الا انه قال بعد أن فسر العقلاء بارباب هذا الفن وأل فى العقلاء للكمال وناقشه بعض المحققين فى انه يقتضى ان أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين فى العقل قال وعمومه ظاهر الفساد اه باجورى

الابواب الاربعة وأما بحث الدلالات ومباحث الالفاظ فانما ذكر فى كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه ومن نظر الى أقسام القياس الخمسة عد الابواب ثمانية ومن عد معها مبحث الالفاظ مستقلا كانت الابواب عنده تسعة ثم ان المناطقة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بالقول الشارح كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان المتوصل به الى معنى مفرد وهو معنى الانسان وهذا معنى قوله وما به الى تصور البيت واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة أى قياسا كالعالم متغير وكل متغير حادث المتوصل به الى النتيجة وهى العالم حادث وهذا معنى قوله وما لتصديق البيت * ثم قال

(أنواع الدلالة الوضعية)

*(دلالة اللفظ على ما وافقه * يدعونها دلالة المطابقه وجزئه تضمنا وما لزم * فهو التزام ان بعقل التزم)*

أقول مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله فى البيت دلالة اللفظ ومراده فى البيت دلالة اللفظ الوضعية بدليل قوله فى الترجمة الوضعية فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره فى الآخر وهو نوع من الجناس يسمى احتباكا والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم المعهود من لفظ السماء فلفظ السماء يسمى دالا والجرم المعهود مدلولا * والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لان الدال اما أن يكون لفظا كالمثال المتقدم أو غير لفظ كالدخان الدال على النار وكل منهما اما أن يكون دالا بالوضع أو بالطبع أو بالعقل مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالة الاشارة على معنى نعم أو لا ودلالة النقوش على الالفاظ ومثال الطبيعية دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل ومثال العقلية دلالة العالم على موجده وهو البارى جل وعلا والدخان على النار ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الاسد على الحيوان المفترس والانسان على الحيوان الناطق ومثال الطبيعية دلالة الانين على المرض وأح على ألم بالصدر ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ والمختار من هذه الاقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقولنا اللفظية مخرج لغير اللفظية باقسامها الثلاثة وقولنا الوضعية مخرج للفظية الطبيعية والعقلية ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام مطابقية وتضمنية والتزامية فالاولى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق والثانية دلالته على جزء المعنى فى ضمنه كدلالته على الحيوان أو الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والثالثة دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له كدلالته على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه وهذا معنى قوله دلالة اللفظ البيتين وسميت الاولى دلالة مطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوى لان الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى بتمامه وقد فهمناه منه بتمامه والثانية دلالة تضمن لان الجزء فى ضمن الكل والثالثة دلالة التزام لان المفهوم خارج عن المعنى لازم وقوله ان بعقل التزم أشار به الى أن اللازم لابد أن يكون لازما فى الذهن سواء لازم مع ذلك فى الخارج كلزوم الزوجية للاربعة أم لا كلزوم البصر للعمى وأما اذا كان لازما فى الخارج فقط كسواد الغراب فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة وان سمى بذلك عند الاصوليين فالباء فى قوله بعقل بمعنى فى والمراد بالعقل الذهن أى القوة المدركة ثم ان كلا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهى لا تستلزمهما كما اذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهنى وتنفرد دلالة التضمن فيما اذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهنيا وتنفرد دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى بسيطا كالنقطة وله لازم ذهنى والله أعلم * ثم قال

(فصل فى مباحث الالفاظ)

*(مستعمل الالفاظ حيث يوجد * اما مركب واما مفرد فاول ما دل جزؤه على * جزء معناه بعكس ما تلا وهو على قسمين أعنى المفردا * كلى او جزئى حيث وجدا فمفهم اشتراك الكلى * كاسد وعكسه الجزئى)*

أقول اللفظ اما أن يكون مهملا كديز ومستعملا كزيد ولا عبرة بالمهمل ولذلك أهمله المصنف ثم المستعمل اما أن يكون مفردا واما أن يكون مركبا فالاول ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد والثانى ما دل جزؤه على جزء معناه كزيد قائم والكلام على المركب بقسميه أعنى ما هو فى قوة المفرد وما كان محضا يأتى فى المعرفات والقضايا

(قوله يدعونها دلالة المطابقه) أى يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والاضافة فى قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وما لزم الخ) أى ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما أشار اليه الشيخ الملوى من ان الفاء واقعة فى جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما لزم الخ على ان المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شئ لا على لازم والاضاع قوله لزم والاضافة فى قولهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب وذكر الضمير فى قوله فهو التزام رعاية للخبر (قوله مستعمل الالفاظ الخ) أى المستعمل منها فالاضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا معنى له حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جزء معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه الى آخره (قوله حيث وجدا) أى فى أى تركيب وجد فيه المفرد فهى حيثية اطلاق كما فى نظيره والالف فيه للاطلاق اهـ باجورى

والاقيسة والمقصود هنا المفرد وهو قسمان جزئي ان منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وكلي ان لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كالاسد وهو ستة أقسام كلي لم يوجد من أفراده فرد وكلي وجد منها فرد وكلي وجد منها أفراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان الاول وهو الذي لم يوجد من افراده فرد اما مع استحالة الوجود كاجتماع الضدين أو مع جواز الوجود كبحر من زئبق والثاني وهو الذي وجد من افراده فرد اما مع استحالة التعدد كالمعبود بحق أو مع جواز التعدد كشمس والثالث وهو ما وجد منه أفراد اما مع التناهي كالانسان أو مع عدم التناهي كنعيم أهل الجنة أو كمال الله تعالى *(فائدة)* اللفظ يوصف بالافراد والتركيب حقيقة ويوصف المعنى بهما مجاز والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة ويوصف اللفظ بهما مجازا فان قلت كان الاولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لانه جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فالجواب ان معنى المركب ثبوتي ومعنى المفرد عدمي والاثبات أشرف من النفي فقدمه عليه لذلك وبهذا يجاب عن تقديمه الكلي على الجزئي وقوله على جزءه معناه بتحريك الزاي بالضم كما قرأ به شعبة من رواية عاصم * ثم قال

*(وأولا للذات ان فيها اندرج * فانسبه أو لعارض اذا خرج * والكليات خمسة دون انتقاص
جنس وفصل عرض نوع وخاص * وأول ثلاثة بلا شطط * جنس قريب او بعيد او وسط)*

أقول مراده بالاول الكلي في قوله كلي أو جزئي يعني ان الكلي ان كان داخلا في الذات بان يكون جزأ من المعنى المدلول للفظ يقال له كلي ذاتي كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان وان كان خارجا عن الذات بان لم يكن كذلك يسمى كليا عرضيا كالماشي والضاحك بالنسبة له وان كان عبارة عن الماهية كانسان فهو ذاتي بناء على ان الذاتي ما ليس بعرضي والكلي الذاتي اما أن يكون مشتركا بين الماهية وبين غيرها أو مختصا بها فالاول يسمى جنسا كالحيوان بالنسبة للانسان والثاني يسمى فصلا كالناطق بالنسبة له والكلي العرضي اما أن يكون مشتركا أو مختصا فان كان مشتركا بين الماهية وغيرها يسمى عرضا عاما كالماشي بالنسبة للانسان وان كان خاصا بها يسمى خاصة كالضاحك بالنسبة له والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعا فهذه الكليات الخمس التي هي مبادي التصورات المشار اليها بقوله والكليات البيت ثم ان أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام قريب كالحيوان بالنسبة للانسان وبعيد كالجسم بالنسبة له ومتوسط كالنامي بالنسبة له وهو المشار اليه بقوله وأول البيت * ثم قال

(فصل في بيان نسبة الالفاظ للمعاني)

*(ونسبة الالفاظ للمعاني * خمسة أقسام بلا نقصان * تواطؤ تشاكك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف)*

أقول اللفظ اما أن يكون واحدا أو متعددا وعلى كل فالمعنى اما أن يكون واحدا أو متعددا فالاقسام أربعة فمثال اتحاد اللفظ والمعنى انسان ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى عين فانه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما فالقسم الاول ان اتحد المعنى في افراده يسمى كليا متواطئا كالانسان وان اختلف فيها بالشدة والضعف يسمى كليا مشككا كالبياض فان معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلا والقسم الثاني وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يسمى مشتركا ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى انسان وبشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى انسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين فهذه الاقسام الخمسة التي ذكرها في قوله ونسبة الالفاظ البيتين ومراده بالتخالف التباين * ثم قال

*(واللفظ اما طلب أو خبر * وأول ثلاثة ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا)*

أقول اللفظ ان احتمل الصدق والكذب فهو خبر كزيد قائم وان وجد معناه به فهو طلب أي انشاء كقولك اعلم بازيد والاول يأتي عند قوله ما احتمل الصدق لذاته جرى البيت والثاني ثلاثة أقسام لانه ان كان من مستعل كقول المخدوم لخادمه اسقني ماء فهو أمر وان كان من الادنى كقول الخادم لسيده أعطني درهما فهو دعاء وان كان من مساو يسمى التماسا كقول بعض الخدمة لبعض أعطني عمامتي وهذا معنى قوله واللفظ اما

(قوله وأول) أي الذي هو الجنس وقوله ثلاثة أي بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله والا فمع النظر اليه يكون الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أي بلا زيادة يعني ولا نقص ففي كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لا بشطط لان حق حرف النفي التقديم على جميع المنفي وهو الباء مع الشطط الدال مجموعهما على ملابسة الثلاثة للشطط وانما قدمت الباء تزيينا للفظ وهذا انما يتمشى على القول بان لا في مثل ذلك ليست بمعنى غير وأما على القول بانها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف اهـ باجوري

طلب أو خبر البيتين وفى هذا المبحث كلام فى علم الاصول * ثم قال

(فصل فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية)

*(الكل حكمنا على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع * وحيثما لكل فرد حكما
فانه كلية قد علما * والحكم للبعض هو الجزئيه * والجزء معرفته جليه)*

أقول الكل هو المجموع المحكوم عليه كقولك أهل الازهر علماء اذ فيهم من لم يشم للعلم رائحة والكلية الحكم على كل فرد كقولك كل انسان قابل للفهم والجزئية الحكم على بعض الافراد كقولك بعض أهل الازهر علماء والجزء ما تركب منه ومن غيره كل كالسمر والخيط للحصير فكل منهما يقال له جزء والحصير كل وأشار المصنف بقوله ككل ذاك الخ الى حديث ذى اليدين المشهور لما قال للمصطفى أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق انه من باب الكلية لا الكل بدليل قوله للمصطفى بل بعض ذلك قد كان * ثم قال

(فصل فى المعرفات)

*(معرف الى ثلاثة قسم * حد ورسمى ولفظى علم * فالحد بالجنس وفصل وقعا
والرسم بالجنس وخاصة معا * وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط * أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما بلفظى لديهم شهرا * تبديل لفظ برديف أشهرا)*

أقول لما قدم الكلام على مبادى التصورات وهى الكليات الخمس أخذ يتكلم على مقاصدها وهى القول الشارح فالمعرفات جمع معرف بكسر الراء ويقال له تعريف وقول شارح أيضا وهو ما كانت معرفته سببا فى معرفة المعرف بفتح الراء كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان فان معرفته سبب فى معرفة الانسان وهو خمسة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص ومعرف باللفظ فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك وأما التعريف باللفظ فهو ان تبدل اللفظ بلفظ مرادف له اشهر منه كتعريف الغضنفر بالاسد ومراد المصنف بالحد والرسم فى البيت الثانى التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم * ثم قال

*(وشرط كل أن يرى مطردا * منعكسا وظاهرا لا أبعدا
ولا مساويا ولا تجوزا * بلا قرينة بها تحرزا * ولا بما يدرى بمحدود ولا
مشترك من القرينة خلا * وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام فى الحدود
ولا يجوز فى الحدود ذكر أو * وجائز فى الرسم فادر ما رووا)*

أقول شرط المعرف أن يكون مطردا منعكسا أى جامعا لافراد المعرف مانعا من دخول غيرها كتعريف الانسان بالحيوان الناطق فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان لم يصح التعريف وان يكون ظاهرا كتعريف الحنطة بالقمح وأما اذا كان أبعد منه كتعريف الاسد بالغضنفر أو مساويا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج والزوج بما ليس بفرد فلا يصح وأن لا يكون بالفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالحمار فان وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقى صح التعريف كتعريف البليد بحمار يكتب وان لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود كتعريف العدد الفرد بما تقدم وعكسه وأن لا يكون بالالفاظ المشتركة من غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فان وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف وادخال الاحكام فى الحدود لا يجوز كتعريف الفاعل بانه الاسم المرفوع لان الرفع حكم من أحكامه لان المعرف بفتح الراء يتوقف على أجزاء التعريف واذا جعلنا الحكم جزأ منها والحال انه يتوقف على المعرف بفتح الراء لان الحكم على الشئ فرع عن

تصوره

(قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذى قبله وذلك كما فى قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق فى ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله ورسمى) ويقال له رسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشئ الى نفسه لانه منسوب للرسم الذى هو هو اجيب بانه منسوب للرسم اللغوى وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكلف بان يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من افراده فيكون من نسبة النوع الى فرده (قوله ولا مشترك الخ) أى ولا بمشترك لفظى خلا من القرينة المعينة للمراد كان تقول فى تعريف الشمس هى عين فلو وجدت القرينة المذكورة كان تقول فيما ذكر هى عين تضئ فى الآفاق لم يمتنع التعريف به ومحل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك جميع المعانى التى وضع لها والاجاز التعريف به كتعريف القضية بانها قول الخ والقول مشترك بين المعقول والملفوظ والمراد فى التعريف المذكور كل منهما اه باجورى

تصور ويلزم الدور وهو ممنوع ولا يجوز ادخال أو التى للشك فى الحد كقولك فى تعريف البليد هو الذى لا يفهم أولا يستقيم على سبيل الشك أى اما هذا واما هذا وأما أو التى للتقسيم فانه يجوز ادخالها على معنى أن المعرف قسمان قسم كذا وقسم كذا فيكون التعريف فى الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين مثاله تعريف النظر بالفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن يعنى ان النظر قسمان الاول الفكر المؤدى الى العلم والثانى الفكر المؤدى الى غلبة ظن وأما فى الرسم فيجوز دخولها كقولك فى تعريف الانسان هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة والفرق بين الحد والرسم ان الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك * ثم قال

(باب فى القضايا وأحكامها)

*(ما احتمل الصدق لذاته جرى * بينهم قضية وخبرا)*

أقول لما فرغ من مبادى التصورات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادى التصديقات وهى القضايا وأحكامها وواحد القضايا قضية وهى مرادفة للخبر وتعريفها مركب احتمل الصدق والكذب لذاته فاحتمال الصدق والكذب يخرج الانشاء وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كخبر الله ورسوله وما يقطع بكذبه ككون الواحد نصف الثمانية لانه لو نظرنا الى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن المخبر والواقع فالقطع باحد الامرين من جهة المخبر أو المخبر به * ثم قال

*(ثم القضايا عندهم قسمان * شرطية حملية والثانى * كلية شخصية والاول
اما مسور واما مهمل * والسور كليا او جزئيا يرى * وأربع أقسامه حيث جرى
اما بكل أو ببعض أو بلا * شئ وليس بعض اوشبه جلا * وكلها موجبة وسالبه
فهى اذا الى الثمان آيبه * والاول الموضوع بالحمليه * والآخر المحمول بالسويه)*

أقول القضية قسمان شرطية وحملية والاولى يأتى الكلام عليها فى المتن والثانية وهى الحملية أى ما اشتملت على موضوع ومحمول كزيد كاتب اما أن يكون موضوعها كليا كالانسان حيوان أو جزئيا كزيد كاتب فالثانية تسمى شخصية والاولى ان كانت مهملة من السور سميت مهملة كالانسان حيوان وان كانت مسورة فان كان السور كلا أو ما فى معناه فالقضية كلية ككل انسان أو عامة الانسان حيوان وان كان بعضا أو ما فى معناه فجزئية كبعض الانسان أو واحد من الانسان حيوان فتلخص ان القضايا أربعة شخصية ان كان موضوعها جزئيا كزيد كاتب ومهملة ان كان كليا لم تسور كالانسان حيوان وكلية ان سورت بالسور الكلى ككل انسان حيوان وجزئية ان سورت بالسور الجزئى كبعض الانسان حيوان وكل من هذه الاربعة اما أن يكون موجبا كما تقدم أو سالبا كزيد ليس بكاتب والانسان ليس بحجر ولا شئ من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر فتكون الاقسام ثمانية والاول من كل واحد يسمى موضوعا والثانى يسمى محمولا وهو المشار اليه بقوله والاول البيت واعلم ان المصنف قال فى تعريف القضية ما احتمل الصدق ولم يقل والكذب للاكتفاء وتعليم الادب فى التعبير * ثم قال

*(وان على التعليق فيها قد حكم * فانها شرطية وتنقسم * أيضا الى شرطية متصله
ومثلها شرطية منفصله * جزآهما مقدم وتالى * أما بيان ذات الاتصال
ما أوجبت تلازم الجزأين * وذات الانفصال دون مين * ما أوجبت تنافرا بينهما
أقسامها ثلاثة فلتعلما * مانع جمع أوخلو أوهما * وهو الحقيقى الاخص فاعلما)*

وقول لما تكلم على القضية الحملية أخذ يتكلم على الشرطية لان الاولى جزء من الثانية والجزء مقدم على الكل أعرفها بقوله وان على التعليق البيت يعنى ان القضية الشرطية ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر باداة شرط أو عناد كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اما زوج واما فرد فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقدما والثانى يسمى تاليا فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين بان يكون أحدهما لازما للآخر كالمثال المتقدم فان طلوع الشمس ملزوم لوجود

(قوله والثانى) انما قال والثانى ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الحملية نظرا لكونها قسما وسيأتى الكلام على الاول فى قوله وان على التعليق الخ (قوله والاول) أى الذى هو الكلية بالمعنى الذى أراده المصنف منها فيما تقدم ولم يقل والاولى نظرا لكونه قسما كما تقدم فى نظيره وقوله اما مسور أى بالسور الكلى أو الجزئى وقوله واما مهمل أى من السور (قوله والسور الخ) هو ما دل على الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها فى الحملية ككل وبعض كما سيذكره المصنف وما دل على الاحاطة بجميع الاوضاع أى الاحوال الممكنة أو ببعضها فى الشرطية ككلما وقد يكون كما سيأتى سمى بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكلها أو بعضها بجامع الاحاطة فى كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله كليا او جزئيا) وكل منهما اما ايجابى واما سلبى فاقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد اه باجورى

النهار والشرطية المنفصلة ما أوجبت أى دلت على التنافر بينهما فان الزوجية فى المثال المتقدم منافرة للفردية وهى ثلاثة أقسام مانعة جمع وهى مادلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالى وان جوزت الخلو كقولنا الجسم اما أبيض واما أسود فان الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلا ومانعة خلو وهى مادلت على امتناع الخلو من طرفيها وان جوزت الاجتماع كقولنا زيد اما فى البحر واما أن لا يغرق فان الخلو عن الطرفين ممتنع ويجوز الجمع بان يكون فى نحو مركب ومانعة جمع وخلو وهى مادلت على امتناع الجمع والخلو كقولنا العدد اما زوج أو فرد فالزوجية والفردية لا يجتمعان ولا يخلو العدد عنهما وهى أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع فبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق وتسمى حقيقية لانها أحق باسم الانفصال ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل فى الحملية تقريبا على المبتدى وذلك فى المطولات

(فصل فى التناقض)

*(تناقض خلف القضيتين فى * كيف وصدق واحد أمر قفى * فان تكن شخصية أومهمله
فنقضها بالكيف ان تبدله * وان تكن محصورة بالسور * فانقض بضد سورها المذكور
وان تكن موجبة كليه * نقيضها سالبة جزئيه
وان تكن سالبة كليه * نقيضها موجبة جزئيه)*

أقول التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكرهما المصنف للاحتياج اليهما ومعنى التناقض فى الاصل ثبوت الشئ وسلبه كزيد ولا زيد وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب ومعناه هنا اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث تصدق احداهما وتكذب الاخرى نخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد ولا زيد وبالايجاب والسلب المعبر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية ككل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبحيث تصدق احداهما وتكذب الاخرى قولنا زيد فاضل زيد ليس بفاسق لاتفاقهما على الصدق ومثال ما انطبق عليه تعريف المصنف زيد عالم زيد ليس بعالم وهذا بالنسبة لغير المسورة أماهى فلابد من الاختلاف فى الكم أيضا ومثال التناقض فى القضايا الاربعة على ماذهب اليه المصنف فى الشخصية زيد كاتب زيد ليس بكاتب وفى المهملة الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان وفى الكلية كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وفى الجزئية بعض الانسان حيوان لاشئ من الانسان بحيوان ولكن الذى يدل عليه كلامه الآتى من أن المهملة فى قوة الجزئية يوافق قول غيره من المحققين ان نقيض المهملة سالبة كلية فنقيض الانسان حيوان لاشئ من الانسان بحيوان فتكون المهملة داخلة فى المسورة بالسور الجزئى واعلم ان التناقض لا يتحقق بين القضيتين الا مع اتفاقهما فى وحدات ثمان مذكورة فى المطولات ترجع الى وحدة واحدة وهى اتحاد النسبة الحكمية فتلخص ان القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف فى الكيف مع الاتفاق فى الوحدات وان المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف فى الكيف والكم مع الاتفاق فيما ذكر والله أعلم

(فصل فى العكس المستوى)

*(العكس قلب جزأى القضيه * مع بقاء الصدق والكيفيه * والكم الا الموجب الكليه
فعوضها الموجبة الجزئيه * والعكس لازم لغير ماوجد * به اجتماع الخستين فاقتصد
ومثلها المهملة السلبيه * لانها فى قوة الجزئيه
والعكس فى مرتب بالطبع * وليس فى مرتب بالوضع)*

أقول العكس فى اللغة التحويل وفى الاصطلاح ثلاثة اقسام عكس مستو وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف ومتى أطلق العكس فالمراد به الاول فتقييد المصنف العكس بالمستوى زيادة ايضاح للمبتدى وعرفه المصنف بقوله العكس الخ يعنى ان العكس هو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الصدق

(قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أى سواء كانت كلية أو جزئية وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل فى كلامه جميع القضايا فليتامل (قوله فانقض بضد سورها المذكور) لا يخفى عليك أن سور الايجاب الكلى ضده سور السلب الجزئى وبالعكس وسور الايجاب الجزئى ضده سور السلب الكلى وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ) الفاء ما تفريعية أو فصيحية مثل مامر (قوله نقيضها سالبة جزئية) أى وبالعكس ففى المصنف اكتفاء للعلم بذلك مما ذكره وانما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما فى قولك كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان والنقيضان لا يكذبان معا كما علم مما مر (قوله وان تكن سالبة كلية نقيضها الخ) أى وبالعكس ففى كلامها اكتفاء لما تقدم وانما لم يكن نقيض السالبة الكلية موجبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما مر اه باجورى

والكيف والكم مثال ذلك بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان فالقضية الاولى موجبة جزئية صادقة والثانية كذلك ويستثنى من هذا الضابط الموجبة الكلية فان عكسها موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها الخستان وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهملة السلبية لانها في قوتها ويبقى الشخصية بقسميها أعنى الموجبة والسالبة والكلية كذلك والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة فالشخصية الموجبة زيد كاتب عكسها بعض الكاتب زيد والسالبتان كان محمولها جزئيا انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بعمرو عكسه عمرو ليس بزيد وان كان كليا انعكست الى سالبة كلية نحو زيد ليس بحمار عكسه لا شئ من الحمار بزيد والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والسالبة تنعكس كنفسها نحو لا شئ من الانسان بحجر عكسه لا شئ من الحجر بانسان والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها نحو بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها أو الى الموجبة الجزئية نحو الانسان حيوان عكسه الحيوان انسان أو بعض الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة نحو بعض الحيوان ليس بانسان والمهملة السالبة نحو الحيوان ليس بانسان فلا عكس لهما كما تقدم ثم ان العكس لا يكون الا فى القضايا ذات الترتيب الطبيعى وهى الحمليات والشرطيات المتصلة وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط وهى الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها وهذا معنى قوله والعكس فى مرتب البيت * ثم قال

(باب فى القياس)

*(ان القياس من قضايا صورا * مستلزما بالذات قولا آخرا *
ثم القياس عندهم قسمان * فمنه ما يدعى بالاقترانى *
وهو الذى دل على النتيجة * بقوة واختص بالحملية *
فان ترد تركيبه فركبا * مقدماته على ما وجبا *
ورتب المقدمات وانظرا * صحيحها من فاسد مختبرا *
فان لازم المقدمات * بحسب المقدمات آت *
وما من المقدمات صغرى * فيجب اندراجها فى الكبرى *
وذات حد أصغر صغراهما * وذات حد أكبر كبراهما *
وأصغر فذاك ذو اندراج * ووسط يلغى لدى الانتاج)*

أقول هذا شروع فى مقاصد التصديقات وهو القياس ومعناه لغة تقدير شئ على مثال شئ آخر واصطلاحا لفظ تركب من قضيتين فأكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر والاول يسمى قياسا بسيطا والثانى يسمى قياسا مركبا وسيأتى فى كلامه وأنه يرجع الى البسيط مثال الاول العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه العالم حادث ومثال الثانى النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده يلزم عنه النباش تقطع يده فخرج بقيد التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة وخرج بالقول الآخر ما اذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق بشر فان النتيجة وهى كل انسان بشر هى احدى المقدمتين وخرج بقولنا لذاته ما اذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين كقولنا زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فالنتيجة وهى زيد مساو لبكر ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهى مساوى والمساوى لشئ مساو لذلك الشئ ثم ان القياس ينقسم الى قسمين اقترانى وشرطى والثانى يأتى فى قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائى الخ والاول هو ما دل على النتيجة بالقوة أى بالمعنى بان تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم وخرج بذلك القياس الشرطى فانه دال على النتيجة بالفعل أى ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان وهذه النتيجة ذكرت فى القياس بمادتها وهيئتها كذا قالوا والذى يظهر أن هذا بحسب الظاهر لان النتيجة لازم القياس ولا يصح أن يكون اللازم جزأ من الملزوم بل هو مغاير له فافهم ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات وأما قول المتن واختص بالحملية فجرى على الغالب فان أردت تركيب القياس الاقترانى فركبه على الوجه المعتبر عندهم من الاتيان بوصف جامع بين طرفى المطلوب كالتغير فى المثال المتقدم

(قوله بالذات) أى بذاته فال عوض عن الضمير على مذهب الجميز لذلك (قوله قولا آخرا) أى مغايرا لكل من المقدمتين أو اعترض بان النتيجة لابد أن تكون متركبة من أجزاء المقدمتين وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما وأجيب بان المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها غير أجزائهما فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذكرى وقوله عندهم أى المناطقة (قوله فمنه ما يدعى بالاقترانى) يعنى أن من القياس قسما يسمى بالاقترانى لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينها باداة الاستثناء التى هى لكن وسيأتى قسيم ذلك فى قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائى الخ (قوله ومقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق الواحد اه باجورى

ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أى القضية التى جعلت جزء دليل سميت بذلك لتقدمها على المطلوب فان لم تكن جزء دليل فلا تسمى مقدمة بان تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى ومن تمييز الصحيح من الفاسد لان النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه ان صحيحا فصحيح وان فاسدا ففاسد فالنتيجة صحيحة ان كان كل من المقدمتين صحيحا والا ففاسدة ومن اندراج المقدمة الصغرى فى الكبرى والمراد بالمقدمة الصغرى المشتملة على الحد الاصغر الذى هو موضوع النتيجة كالعالم متغير فى المثال المتقدم وبالكبرى المشتملة على الحد الاكبر الذى هو محمول النتيجة ككل متغير حادث والمتكرر بين الحد الاصغر والاكبر يسمى حدا أوسط وهو الذى يحذف عند أخذ النتيجة كالمتغير فيما تقدم فقول المصنف وأصغر الخ يستغنى عنه بقوله ومامن المقدمات البيت * ثم قال

(فصل فى الاشكال)

*(الشكل عند هؤلاء الناس * يطلق عن قضيتى قياس * من غير أن تعتبر الاسوار اذذاك بالضرب له يشار * وللمقدمات أشكال فقط * أربعة بحسب الحد الوسط
حمل بصغرى وضعه بكبرى * يدعى بشكل أول ويدرى * وحمله فى الكل ثانيا عرف
ووضعه فى الكل ثالثا ألف * ورابع الاشكال عكس الاول * وهى على الترتيب فى التكمل
تختلف عن هذا النظام يعدل * ففاسد النظام أما الاول)*

أقول لفظ فصل ساقط فى بعض النسخ والشكل يطلق لغة على هيئة الشئ ومعناه عند المناطقة هيئة قضيتى قياس فعن فى كلام المصنف بمعنى على وهناك مضاف محذوف أى يطلق على هيئة قضيتى قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث السور اذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس ضروبا وأنواع الشكل أربعة لان الحد الوسط ان كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وان كان محمولا فى القضيتين فهو الثانى كقولنا العالم متغير ولا شئ من القديم بمتغير وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث وان كان عكس الاول بان كان الحد الوسط موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى فهو الرابع كقولنا المتغير حادث العالم متغير واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم فى الضرب الاول من الشكل الاول كل (ج ب) وكل (ب ا) مكان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس قصد الاختصار وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد للايضاح وان كان الاوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة وكل عبادة تفتقر الى النية للاقتصار وهذه الاشكال فى الكمال على هذا الترتيب فالاول أكملها ويليه الثانى الخ فان وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيآت الاربع فنظمه فاسد كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس صهال فقوله فيما يأتى والثانى كالخروج عن اشكاله تكرار مع هذه الزيادة الايضاح للمبتدى ثم ان كل شكل من هذه الاشكال الاربعة يتصور فيه ستة عشر ضربا لان لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والايجاب والسلب أربعة أحوال وكل حالة من حالات الاولى يؤخذ من أربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيها الشروط التى ذكرها المصنف بقوله أما الاول

*(فشرطه الايجاب فى صغراه * وان ترى كلية كبراه * والثان أن يختلفا فى الكيف مع
كلية الكبرى له شرط وقع * والثالث الايجاب فى صغراهما * وان ترى كلية احداهما
ورابع عدم جمع الخستين * الابصورة ففيها تستبين
صغراهما موجبة جزئية * كبراهما سالبة كلية)*

أقول يشترط لانتاج الشكل الاول شرطان الاول أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية والثانى أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة والحاصل من ضرب حالتى الاولى فى حالتى الثانية أربعة وهى الضروب المنتجة من هذا الشكل * الضرب الاول موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل انسان حساس (الضرب الثانى) كليتان

(قوله عند هؤلاء الناس) يعنى المناطقة وقيد بذلك لان الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشئ مطلقا (قوله يطلق عن قضيتى قياس) أى على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الوسط ففى كلام المصنف مجاز لغوى ومجاز بالحذف واحترز بقوله قضيتى قياس عن قضيتى غير قياس كالوقلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال فلا تسمى هيئتهما شكلا (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع المثنى كامر وقوله فقط مقدم من تاخير لان حقها التاخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أى بالنظر لاحواله من حمله فى الصغرى ووضعه فى الكبرى وحمله فيهما ووضعه فيهما ووضعه فى الصغرى وحمله فى الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله يدعى بشكل أول) أى يسمى بذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التسامح لان ظاهره أن المسمى بالشكل الاول المذكور من الحمل والوضع مع أن المسمى به انما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله ويدرى أى بشكل أول ففيه الحذف من الثانى لدلالة الاول اه باجورى

والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر (الضرب الثالث) موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الانسان حساس (الضرب الرابع) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر فقد أنتج هذا الشكل المطالب الاربعة وبهذا كان أفضل الاشكال ويشترط لانتاج الشكل الثانى شرطان الاول أن يختلف المقدمتان فى الكيف بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة الثانى أن تكون الكبرى كلية فالكبرى ان كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية وان كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية والحاصل من ضرب حالتى الكبرى فى حالتى الصغرى أربعة وهى الضروب المنتجة من هذا الشكل كالشكل الذى قبله الضرب الاول كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الانسان بحجر الضرب الثانى كليتان والكبرى موجبة كقولنا لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ينتج لا شيء من الحجر بانسان فالنتيجة فى هذين الضربين سالبة كلية الضرب الثالث موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر الضرب الرابع سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بانسان فالنتيجة فى هذين الضربين سالبة جزئية فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط كليا فى الضربين الاولين وجزئيا فى الاخيرين ويشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان الاول أن تكون الصغرى موجبة الثانى أن تكون احدى المقدمتين كلية فالصغرى ان كانت كلية أنتجت مع الكبرى باحوالها الاربع وان كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة فالحاصل ستة أضرب وهى المنتجة من هذا الشكل (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثانى) موجبتان والكبرى كلية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثالث) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الاضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة ═ قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب الخامس) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر *(الضرب السادس)* موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فالنتيجة فى هذه الاضرب الثلاثة سالبة جزئية فعلم ان هذا الشكل لا ينتج الا الجزئية موجبة فى الثلاثة الاول وسالبة فى الثلاثة بعدها ويشترط لانتاج الشكل الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين الا فى صورة واحدة والمراد بالخستين السلب والجزئية وعدم اجتماع الخستين صادق باربعة أضرب ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالاضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثانى) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فالنتيجة فى هذين الضربين موجبة جزئية (الضرب الثالث) كليتان والكبرى موجبة كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ٢ (الضرب الخامس) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كما ذكر المصنف كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وأن النتيجة فى الضربين الاولين الايجاب الجزئى وفى الاخيرين السلب الجزئى وفى الثالث السلب الكلى ودليل

٢ واعلم أن ما ذكره المصنف هو مذهب الاقدمين وذهب بعض المتاخرين وتبعه كثيرون الى أن شرط انتاج هذا الشكل ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وبنوا على ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية وعليه فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الجماد ليس بناطق والضرب السابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ليس بجماد والضرب الثامن

أنتاج الشكل الثانى خصوص السلب الجزئى وانتاج الثالث خصوص الجزئية وانتاج الرابع ماتقدم فى المطولات ثم قال

*(فمنتج لاول أربعة * كالثان ثم ثالث فستة * ورابع بخمسة قد أنتجا * وغير ماذكرته لن ينتجا)*

أقول هذا نتيجة ماتقدم من الشروط وهو ظاهر غنى عن الشرح غيران المصنف لم يبين ماتركب منه هذه الضروب المنتجة من الاشكال الاربعة وقد بينتها فى الشرح وقد كنت نظمت ذلك فى أبيات فلنذكرها هنا لتسهل الاحاطة بحفظها وهى هذه

ومنتج من أول الاشكال * أربعة خذها على التوال * كل فكل منتج كلا وان
يليه لاشئ فلا شئ فمن * بعض فكل نتجه بعض وما * بعض فلا ينتج ليس فاعلما
والثان أيضا أربع كل فلا * وعكسه نتجهما الافاعقلا * بعض فلا وليس كل لهما
ليس نتيجة فكن مستفهما * وثالث ست وهى كل فكل * بعض فكل عكسه بعض فقل
كل فلا بعض فلا كل فقى * بليس فيهما النتج ليس فاقتفى * ورابع خمس وهى كل فكل
كل فبعض بعض نتج لاتحل * لاكل لا والعكس ليس بعض لا * ينتج ليس فافهمن وحصلا

وقد اقتصرت فى بعض الابيات على لا من لاشئ وليس من ليس بعض وأشرت للموجبة الكلية بكل وللجزئية ببعض ومن فهم ماقدمته فى الشرح فهم معنى هذه الابيات وبفهمك الضروب المنتجة من الاشكال الاربعة تفهم أن ماعداها من الضروب التى تتصور فى كل شكل عقيم وقد وضعوا لذلك جدولا فى المطولات يعرف منه العقيم من غيره واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ماتقدم والله أعلم * ثم قال

*(وتتبع النتيجة الاخس من * تلك المقدمات هكذا زكن * وهذه الاشكال بالحملى
مختصة وليس بالشرطى * والحذف فى بعض المقدمات * أو النتيجة لعلم آت
وتنتهى الى ضرورة لما * من دور اوتسلسل قد لزما)*

أقول الخسة السلب والجزئية والشرف الايجاب والكلية فاذا اشتمل مقدمات القياس على خسة فالنتيجة تابعة لذلك فخسة السلب وجدت فى الضرب الثانى من الشكل الاول فى المقدمة الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة كلية وخسة الجزئية فى الضرب الثالث منه فى المقدمة الاولى ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية واجتمع الخستان فى الضرب الرابع منه الجزئية فى المقدمة الاولى والسلب فى الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية وقوله زكن بمعنى علم ثم ان هذه الاشكال الاربعة خاصة بالقياس الحملى أى ماتركب من القضايا الحملية ولاتكون فى القياس الشرطى أى ماتركب من القضايا الشرطية على ماذهب اليه المصنف تبعا لبعض المناطقة والذى عليه المحققون منهم انه يكون فى المركب من القضايا الشرطية أيضا نحو ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكلما كان حيوانا فهو حساس فينتج ان كان هذا انسانا فهو حساس ثم انه يصح حذف احدى المقدمتين الاولى أو الثانية أو النتيجة للعلم بالمحذوف فمن حذف المقدمة الاولى قولك النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فالنباش تقطع يده فقولنا وكل سارق الخ كبرى لصغرى محذوفة وهى النباش سارق ومن حذف الثانية قولك الانسان ناطق فهو حيوان فالمحذوف وكل ناطق حيوان ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث فى جواب ما الدليل على حدوث العالم وقد تحذف المقدمة والنتيجة معا كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الآية اذ التقدير لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى ثم ان المقدمات لابد أن تنتهى الى الضرورة بحيث لايحتاج فى فهم معناها الى تامل لانها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره الخ للزم على ذلك الدور أو التسلسل ان رجعنا للمتوقف عليه الاول أو ذهبنا لا الى نهاية فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهى الى ضرورية مثال الاول الاربعة تنقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ينتج الاربعة زوج ومثال الثانى ماذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائى لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزا ولو كان جائزا لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث

أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الجماد ليس بانسان ويشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على مامر شروط تطلب من المطولات (قوله فمنتج الخ) الفاء للسببية لان ماتقدم سبب لماسيذكره وجملة المنتج تسعة عشر على ماجرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ماذهب اليه بعض المتاخرين فاثنان وعشرون (قوله لاول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف والاصل من ضروب أول (قوله كالثان) أى فى ان المنتجة أربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم للترتيب فى الذكر ويحتمل أنها للترتيب فى الرتبة اه باجورى

لتعدد الاله ولو تعدد الاله لفسدت السموات والارض لكن فسادهما منتف فانتفى ما أدى اليه من جواز الوجود وما يترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالى فانتهينا الى مقدمة ضرورية وهى لو تعدد الاله لفسدت السموات والارض * ثم قال

(فصل فى الاستثنائى)

*(ومنه ما يدعى بالاستثنائى * يعرف بالشرط بلا امتراء * وهو الذى دل على النتيجة
أو ضدها بالفعل لا بالقوة * فان يك الشرطى ذا اتصال * أنتج وضع ذاك وضع التالى
و رفع تال رفع أول ولا * يلزم فى عكسهما لما انجلا)*

أقول الترجمة ساقطة فى بعض النسخ وهذا شروع فى القسم الثانى من قسمى القياس وهو القياس الاستثنائى المسمى أيضا بالشرطى باعتبار اشتمال القضية الاولى المسماة بالكبرى على شرط و باعتبار اشتمال الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن فقوله ومنه معطوف على قوله فمنه ما يدعى بالاقتران فيما تقدم كما أشرت اليه هنالك وعرفه المصنف بانه ما دل على النتيجة أو ضدها بالفعل بان ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ما تقدم فخرج القياس الاقترانى فانه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم مثال ما دل على النتيجة قولنا فى الاستدلال على حيوانية الشئ لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فهذه النتيجة هى تالى الشرطية ومثال ما دل على ضد النتيجة أى نقيضها قولنا فى الاستدلال على الحيوانية أيضا لو لم يكن حيوانا لم يكن انسانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور فى القياس وهو مقدم الشرطية ثم ان كان مركبا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان وهما استثناء عين المقدم ونقيض التالى وأما استثناء عين التالى أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيأ مثال ذلك لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فاستثناء عين المقدم وهو انسان ينتج عين التالى وهو حيوان واستثناء نقيض التالى وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو انسان وأما استثناء عين التالى وهو حيوان فلا ينتج شيأ لانه لازم ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيأ لانه ملزوم ونفى الملزوم لا يقتضى نفى اللازم بخلاف فى الضربين الاولين فان نفى اللازم الذى هو التالى يقتضى نفى الملزوم الذى هو المقدم وثبوت الملزوم الذى هو المقدم يقتضى ثبوت اللازم الذى هو التالى هذا معنى قول المصنف لما انجلى أى لما اتضح عندهم من أن نفى اللازم يقتضى نفى الملزوم وثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم فقول المصنف أنتج وضع ذاك أى المقدم بدليل ذكر التالى بعده والمراد بالوضع الثبوت و بالرفع و بالعكس استثناء عين التالى أو نقيض المقدم فالضروب أربعة اثنان منتجان واثنان عقيمان * ثم قال

*(وان يكن منفصلا فوضع ذا * ينتج رفع ذاك والعكس كذا * وذاك فى الاخص ثم ان يكن
مانع جمع فبوضع ذا زكن * رفع لذاك دون عكس واذا * مانع رفع كان فهو عكس ذا)*

أقول القياس المركب من الشرطيات المنفصلة اما أن يكون مركبا من مانعة الجمع والخلو أو من مانعة الجمع فقط أو من مانعة الخلو فقط فان كان مركبا من الاولى فاضربه المنتجة أربعة اثنان من جانب الوضع واثنان من جانب الرفع مثال ذلك العدد اما زوج واما فرد فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد واستثناء فرد منتج لنقيض زوج واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر وان كان مركبا من مانعة الجمع فالمنتج منه ضربان وهما استثناء عين كل من الطرفين لحصول نقيض الآخر واما استثناء النقيض فلا ينتج لا شيأ مثال ذلك اما أن يكون هذا الشئ أبيض واما أن يكون أسود فاستثناء ابيض منتج لنقيض أسود واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيأ وان كان مركبا من مانعة الخلو أنتج منه ضربان وهما استثناء نقيض كل من الطرفين لحصول عين الآخر وأما استثناء العين فلا ينتج شيأ عكس المركب من مانعة الجمع مثال ذلك زيد اما فى البحر واما أن لا يغرق فاستثناء نقيض فى البحر منتج للا يغرق واستثناء نقيض لا يغرق منتج لفى البحر فتقول لكنه ليس فى البحر فلا يغرق ولكنه يغرق فهو فى البحر * ثم قال

(لواحق القياس)

واعلم أن الاستثنائى مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما ذكره المصنف فالاول هو الاستثنائى لاشتماله على الاستثنائية والثانى هو الشرطى لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لان ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقترانى بان جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من حملية وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وجدته فى قوة قولك هذا انسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان الا فى تقديم الصغرى وتاخيرها فى اللفظ أفاده الملوى فى كبيره اه باجورى

*(ومنه ما يدعونه مركبا * لكونه من حجج قد ركبا * فركبنه ان ترد ان تعلمه
واقلب نتيجة به مقدمه * يلزم من تركيبها باخرى * نتيجة الى هلم جرا
متصل النتائج الذى حوى * يكون أو مفصولها كل سوا)*

أقول القياس ان تركب من قضيتين سمى قياسا بسيطا نحو العالم متغير وكل متغير حادث وان تركب من أكثر من قضيتين سمى قياسا مركبا نحو النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والنتيجة النباش تقطع يده وهذا القياس ينقسم الى متصل النتائج ان ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا كما قال المصنف كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق ينتج النباش سارق وتقول النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده الى آخر ما تريد والى مفصولها وهو ما لم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا والتحقيق أنه يرجع الى القياس البسيط لانه أقيسة طويت نتائجها فى الذكر وهى مرادة فى المعنى وسمى الاول متصل النتائج لاتصال نتائجه بمقدماته بخلاف الثانى * ثم قال

*(وان بجزئى على كل استدل * فذا بالاستقراء عندهم عقل * وعكسه يدعى القياس المنطقى
وهو الذى قدمته فحقق * وحيث جزئى على جزئى حمل * لجامع فذاك تمثيل جعل
ولا يفيد القطع بالدليل * قياس الاستقراء والتمثيل)*

أقول المفيد للمطلوب التصديقى ثلاثة اقسام استقراء وقياس وتمثيل فالاول هو الاستدلال على الكلى بالجزئى كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل بدليل أن الفرس والانسان والحمار مثلا كذلك والثانى هو الاستدلال على الجزئى بالكلى عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث والدليل على ذلك انه من افراد المتغير وكل متغير حادث وقد تقدم ذلك باشكاله والثالث الاستدلال على جزئى بجزئى كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الاسكار وهما جزئيان من مطلق المسكر والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وان العلة فى الجزئى المحمول عليه غير العلة فى الجزئى المحمول * ثم قال

(أقسام الحجة)

*(وحجة نقلية عقليه * أقسام هذى خمسة جليه
خطابة شعر وبرهان جدل * وخامس سفسطة نلت الامل)*

أقول المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقى أن ينظر فى مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطا فى القياس كما يأتى فى قول المصنف وخطا البرهان البيت احتاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان نقلى وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والاجماع وعقلى وأقسامه خمسة أولها البرهان وسيأتى فى كلام المصنف ثانيها الجدل وهو ما تركب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو مسلمة بين الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة ليبنى عليها الكلام فى دفع كل من الخصمين صاحبه والمقصود منه قهر الخصم واقناع من لا قدرة له على فهم البرهان ثالثها الخطابة وهو ما تركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة فالاولى كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه والثانية هى التى يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض نحو هذا لا يخالط الناس وكل من لا يخالط الناس متكبر فهذا متكبر والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى رابعها الشعر وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة أى مقيئة والغرض منه انفعال النفس لترغيبها فى شئ أو تنفيرها عنه * خامسها السفسطة وهى ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق كقولنا فى صورة فرس فى حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال والغرض منها الايقاع فى الشكوك والشبه الكاذبة ويقال لها مغالطة ومشاغبة واستعمالها حرام بجميع أنواعها ومن أقبح تلك الانواع المغالطة الخارجية وهى أن يشغل المناظر الذى لا فهم له ولا انقياد للحق فهم خصمه بما يشوش عليه ككلام قبيح ليظهر للناس أنه غلبه ويستر بذلك جهله

(قوله وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل وقوله نقلية نسبة للنقل لاستنادها اليه وان كان العقل هو المدرك لها وهى ما كان كل من مقدمتيها أو احداهما من الكتاب أو السنة أو الاجماع تصريحا أو استنباطا فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلاهما أو احداهما نقلية أجيب بانه لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون الا عقليا على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدمتاه عقليتان لانهم انما يبحثون عن العقليات أفاده الملوى فى كبيره وقوله عقلية نسبة للعقل لاستنادها اليه اهـ باجورى

وهو كثير في زماننا بل هو الواقع فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقي لا ليستعمل الا لضرورة كدفع كافر معاند كالسم لا يستعمل الا في الامراض الخبيثة ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ما سمح به النظم وترتيبها على ما ذكرته * ثم قال

*(أجلها البرهان ما ألف من * مقدمات باليقين تقترن * من أوليات مشاهدات
مجربات متواترات * وحدسيات ومحسوسات * فتلك جملة اليقينيات)*

أقول أعظم هذه الخمسة البرهان وهو ما تألف من مقدمات يقينية بان يكون اعتقادها جازما مطابقا ثابتا لا يتغير واليقينيات على ما ذكر المصنف ستة * الاولى الاوليات أي البديهيات جمع أولي وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة يتوقف على تأمل كالسماء فوقنا والارض تحتنا * الثاني المشاهدات وتسمى الوجدانيات وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل كجوع الانسان وعطشه ولذاته وآلامه * والثالث المجربات وهي ما حكم به العقل والحس مع التكرر كقولنا السقمونيا مسهلة والخمر مسكر * والرابع المتواترات وهي ما حكم به العقل مع حاسة السمع كعلمنا بغزة والشافعي بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب * الخامس الحدسيات وهي ما حكم به العقل والحس من غير توقف على تكرر كالعلم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس أي الظن بذلك ظنا قويا * السادس المحسوسات وهي ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكلها في الرأس خاصة به الا اللمس فانه يتعدى الى بقية البدن وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة فعد اليقينيات خمسة ووجه حصر اليقينيات في الستة ان المعنى اما أن يستقل العقل به فهو الاوليات أو لا يحتاج اليه فهو الوجدانيات والمحسوسات أو يحتاج له ولغيره فهو التجربيات والمتواترات والحدسيات والعلم الحاصل من الثلاثة المتاخرة لا يقوم حجة على الغير بسبب انه قد لا يكون له تجربة ولا تواتر ولا حدس لعدم مشاركته في ذلك للمستدل قاله بعضهم * ثم قال

*(وفي دلالة المقدمات * على النتيجة خلاف آت * عقلي أو عادي أو تولد * أو واجب والاول المؤيد)*

أقول في افادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب الاول ان النتيجة لازمة للنظر لزوما عقليا لا تنفك عنه بمعنى ان من علم المقدمتين امتنع ان لا يعلم النتيجة فالعلم بالنتيجة لازم للمقدمتين كلزوم الزوج للاربعة وهو مذهب امام الحرمين الثاني ان العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر لان النظر مخلوق لله تعالى والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا به وهذا مذهب الشيخ الاشعري الثالث ان العلم بالنتيجة متولد عن النظر بجعل النظر مقدورا للناظر مباشرة فالنتيجة متولدة عنه كتولد حركة الخاتم عن حركة الاصبع وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه الرابع ان النتيجة معلول للنظر وهو علة وهذا مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة وهو باطل لان العلة لا تفارق معلولها والنظر لا يجامع النتيجة لانه ضد العلم فلا يجامعه * ثم قال

(خاتمة)

*(وخطأ البرهان حيث وجدا * في مادة أو صورة فالمبتدا * في اللفظ كاشتراك أو كجعل ذا
تباين مثل الرديف ماخذا * وفي المعاني لالتباس الكاذبه * بذات صدق فافهم المخاطبه
كمثل جعل العرضي كالذاتي * أو ناتج احدى المقدمات * والحكم للجنس بحكم النوع
وجعل كالقطعي غير القطعي * والثان كالخروج عن اشكاله * وترك شرط النتج من اكماله)*

أقول الواجب في صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من جهة صورته والاول اما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس فيشتبه المراد بغيره كقولك هذه عين أي شمس وكل عين أي تنبع الماء سيالة ينتج هذه سيالة وهو باطل لعدم تكرر الحد الوسط اذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال اللفظ المباين كالمرادف كقولك هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف بقيد

(قوله ما ألف الخ) عطف بيان على البرهان أو خبر لمبتدأ محذوف وشملت المقدمات في كلامه الضرورية والنظرية والعقلية والنقلية على ما تقدم واعلم ان البرهان قسمان لمي وانى وذلك لان الحد الواسط لا بد أن يكون علة للمطلوب ذهنا والا لم يصح الاستدلال ثم لا يخلو فاما أن يكون علة في الخارج أيضا بمعنى أنه سبب فيه كما في قولك زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ينتج زيد محموم فان تعفن الاخلاط بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة علة لثبوت الحمى في الخارج كما هو علة له في الذهن ويسمى البرهان حينئذ لميا لافادته اللمية التي هي العلة وسميت بذلك لانه يقال في السؤال عنها لم واما أن لا يكون كذلك كما في قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط ينتج زيد متعفن الاخلاط فان الحمى ليست علة لثبوت تعفن الاخلاط في الخارج بل الواقع العكس ويسمى البرهان حينئذ انيا لافادته انية الحكم أي ثبوته وسمي بذلك لانه يقال فيه ان كذا اه باجوري

كونه قاطعا سادفالسيف الذى هو الآلة المعلومة لابهذا القيد وهو مباين له وأما من جهة المعنى فبان تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا الجالس فى السفينة يتحرك وكل متحرك لايثبت فى موضع واحد ينتج الجالس فى السفينة لايثبت فى موضع واحد والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التى هى محمول القضية الاولى كالحركة الذاتية التى هى موضوع الثانية أو من جهة جعل النتيجة احدى المقدمتين بتغييرها كقولنا هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهذه النتيجة احدى المقدمتين ويسمى ذلك مصادرة عن المطلوب وهو مردود من جهة ان النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل علم زائد عليهما أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع كقولنا الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج الفرس ناطق وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذى هو جنس بحكم الانسان الذى هو نوع أو من جهة جعل الامر الوهمى الغير القطعى كالقطعى كقولك فى رجل يخبط فى البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بالفاظ العلم وكل من يتكلم بالفاظ العلم عالم ينتج هذا عالم وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها وأما الخطأ الواقع فى القياس من جهة صورته فبان لايكون على هيئة شكل من الاشكال الاربعة كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جماد وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الايضاح للمبتدى أو يكون فاقد شرط من شروط الانتاج المتقدمة للاشكال الاربعة كأن تكون صغرى الشكل الاول المشترط ايجابها سالبة أو تكون كبراه المشترط كليتها جزئية كقولنا فى الاولى لاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لاشئ من الانسان بجسم وهو باطل لفقد الشرط وهو ايجاب الصغرى وفى الثانية كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى وقس على ذلك فقد أى شرط من شروط الاشكال الباقية * ثم قال

*(هذا تمام الغرض المقصود * من أمهات المنطق المحمود
قد انتهى بحمد رب الفلق * مارمته من فن علم المنطق
نظمه العبد الذليل المفتقر * لرحمة المولى العظيم المقتدر
الاخضرى عابد الرحمن * المرتجى من ربه المنان
مغفرة تحيط بالذنوب * وتكشف الغطا عن القلوب
وان يثيبنا بجنة العلى * فانه أكرم من تفضلا)*

أقول الامهات جمع أم وأم كل شئ أصله وتقدم مرادفة الاصل للقاعدة والمحمود الخالص من كلام الفلاسفة والعقائد المنابذة للشريعة والفلق الصبح ونظمه من النظم وهو الكلام المقفى الموزون قصدا وهذا النظم من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات والعبد المتصف بالعبودية وهى غاية التذلل والخضوع وليس للعبد وصف أشرف منها ولهذا قدم موصوفها على غيره ورحمة الله احسانه أو ارادة احسانه فهى من صفات الافعال على الاول ومن صفات المعانى على الثانى والمرتجى المؤمل والمنان فعال من المن وهو تعداد النعم وهو محمود من الله مذموم من الخلق والمغفرة الستر ومعنى احاطتها بالذنوب ستر جميعها وكشف الغطاء عن القلوب عبارة عن زوال الران عنها والثواب جزاء العمل والعمل لاجل الثواب غير مذموم وان كان العمل لذات الله تعالى تعظيما له أكمل منه وقوله فانه أكرم الخ علة لقوله المرتجى الى هنا أى انما أملت منه هذه الامور لانه أكرم من تفضل بها وأفعل التفضيل ليس على بابه اذ الكرم حقيقة ليس الا له سبحانه ولايخفى مافى طلب المغفرة أولا وطلب الثواب ثانيا من التخلية والتحلية * ثم قال

*(وكن أخى للمبتدى مسامحا * وكن لاصلاح الفساد ناصحا
وأصلح الفساد بالتأمل * وان بديهة فلا تبدل
اذ قيل كم مزيف صحيحا * لاجل كون فهمه قبيحا
وقل لمن لم ينتصف لمقصدى * العذر حق واجب للمبتدى
ولبنى احدى وعشرين سنه * معذرة مقبولة مستحسنه
لاسيما فى عاشر القرون * ذى الجهل والفساد والفتون)*

أقول طلب المصنف متعطفا ممن نظر فى كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه وأن ينصح فى اصلاحه وأن يتأمل فى ذلك ولايعجل لان الغالب على المستعجل عدم الاصابة وتزييف الصحيح لقبح فهمه اذ لو كان فهمه حسنا لما

استعجل

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الاشارة عائد لما تضمنه كلامه فى قوله وخدما البرهان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى متمم وجوز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه فى هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لايخفى وقوله الغرض أى ذى الغرض لان هذا المؤلف ليس غرضا لشئ آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا والظاهر أنه لاحاجة لادعاء الحذف لانه لاشك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لان الغرض لايكون الا مقصودا اه باجورى

استعجل ثم ان المصنف أمر أن يقال ان لم يحاول الصواب أى المقصود من كلامه العذر حق للمبتدى مثلا كما ينبغى أن يلتمس له فانه ابن احدى وعشرين سنة ومن هذا سنه معذرته مستحسن قبولها خصوصا وهو فى القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك فان قلت قوله وكن لاصلاح الفساد الخ يغنى عن قوله وأصلح الفساد فما فائدة ذكره بعد قلت انه لا يغنى عنه لان الاول أمر باصلاح الفساد والثانى أمر باصلاحه مع التأمل لا مع السرعة فمفاد الاول غير مفاد الثانى * ثم قال

*(وكان فى أوائل المحرم * تاليف هذا الرجز المنتظم
من سنة احدى وأربعين * من بعد تسعة من المئين
ثم الصلاة والسلام سرمدا * على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات * السالكين سبل النجاة
ماقطعت شمس النهار أبرجا * وطلع البدر المنير فى الدجى)*

أقول أخبر المصنف ان تاليف هذا الرجز كان فى أول محرم سنة احدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الامان من النقائص والسرمد الدائم وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ماقطعت شمس النهار الخ المقصود منه التعميم فى جميع الاوقات كما فى قوله فيما تقدم مادام الحجا الخ والابرج جمع برج وهو اسم لجزء من اثنى عشر جزأ من الفلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزء كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع فى كل يوم درجة فتقطع الفلك فى ثلثمائة وستين يوما وهى عدد السنة الشمسية والبدر اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوما من الشهر العربى والدجى جمع دجية وهى الظلمة * وهذا آخر ما أردنا كتابته نسأل من وفقنا له أن ينفع به انه على ذلك قدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(تم بحمد الله طبع هذا الشرح ويليه شرح العلامة الاخضرى)

(قوله وكان فى أوائل المحرم) أى فى الازمنة التى هى أوائل المحرم وانما سمى الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه فى صدر الاسلام وقوله تاليف الخ فاعل كان بناء على أنها تامة كما هو المتبادر ومعنى التاليف ضم شئ الى شئ على وجه فيه ألفة بضم الهمزة ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذى أجزاؤه مستفعلن ست مرات ولعل المراد بالمنتظم تام النظام لا المنظوم والا لم يكن له فائدة بعد قوله هذا الرجز فليتامل وليراجع (قوله من سنة احدى وأربعين) أى حال كون أوائل المحرم من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الاوائل أو من المحرم وقوله احدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لابد أن يراد آخر سنى احدى وأربعين حتى يصح ذلك نعم على القول باثبات بدل الكل من البعض لا يحتاج الى ماذكر اه باجورى

71614

شرح العلامة الاخضرى على السلم فى المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل قلوب العلماء سموات تتجلى فيها شموس المعارف ووسع دوائر أفهامهم فاولجهم قباب المخدرات من عرائس المعانى واللطائف وحباهم بحدائق العقول فتناولوا من ثمراتها فاصبحت آفاق قلوبهم مشرقة ببسائر العلوم ففاقوا من عداهم من الورى واستقروا على ذرى المجد وحلوا منابر العز بما سبق لهم فى الكتاب المرقوم فتاهوا فى رحاب العلم وعرصات الفهم على بساط جميع العقول متبعين آثار الاصول طلبا التحقيق المنقول فاصبحوا على بصيرة من الدين وفى أنهج السبل سالكين وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له الرب الكريم الذى تقدس وتعالى عن أن يحاط برفيع مجده وعظيم جلاله وكبريائه وأشهد أن سيدنا ومولانا وحبيبنا وشفيعنا وذخرنا محمدا عبده ورسوله قطب الجمال وتاج الكمال وديوان الشرف وبدر الترف خاتم رسله وأنبيائه وسيد أصفيائه وأزكى أوليائه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة أرقى بها مراقى الاخلاص وأنال بها غاية الاختصاص *(أما بعد)* فلما وضعت الارجوزة المسماة بالسلم المرونق فى علم المنطق وجاءت بحمد الله جملة كافية ولمقاصد من فنها حاوية تراودنى بعض الاخوان من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة على أن أضع عليها شرحا فيدا يبث ما انطوت عليه من المعانى ويشيد ما تقاصر فهما من المبانى فاجبته لذلك طالبا من الله تعالى حسن التوفيق الى مهايع التحقيق وان كنت لست أهلا لذلك ولكنى حملنى عليه تفاؤلى ولم أضعه لمن هو أعلى منى بل لامثالى من المبتدئين فالله الله يا أخى فى الاعتذار وترك الاعتراض المؤمن يلتمس العذر لاخيه المؤمن والله الله فى الدعاء لى ولوالدى بالمغفرة والرحمة برحمك الله وبالله التوفيق (ص) *(الحمد لله الذى قد أخرجا * نتائج الفكر لارباب الحجا)*

قال المحققون الحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته مطلقا سواء كانت من باب الاحسان أو الكمال والشكر هو الثناء بالكلام وغيره على المنعم بسبب انعامه على الشاكر فتبين من هذا أن بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان فى صورة وينفرد كل قسم بصورة فالحمد أعم سببا وأخص محلا والشكر بالعكس وانما عبرنا بالكلام دون اللسان كما فعل بعض ليشمل الحمد الحامد الاربعة وفى كون أل فى الحمد جنسية أو عهدية اضطراب والاصح انها جنسية واختار بعضهم العهدية ويحتاج ما يخرجنا بسطه عن الغرض من الايجاز والاختصار ولما كان اسم الجلالة أعظم الاسماء لكونه جامعا الذات والصفات اقترن به الحمد دون غيره من الاسماء وانما افتتحنا هذا الرجز بالحمد اقتداء بالقرآن العظيم وبالنبى صلى الله عليه وسلم اذ كان يفعله فى خطبه ولما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر وبعضهم يكتفى بالبسملة عن الحمدلة بناء على ان المراد بالحمد فى الحديث معناه باى لفظ كان وبه أجيب عن مالك وغيره من المصنفين كابن الحاجب وفى البيت براعة الاستهلال ومعناها عند أهل البلاغة أن يذكر المؤلف فى طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده وتسمى بالالماع والحجا العقل وبالله التوفيق (ص)

*(وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل)*

وحط معطوف على أخرج والضمير فى عنهم يعود على أرباب الحجا وسمى العقل سماء مجازا لكونه محلا لطلوع شمس المعارف المنيرة كما أن السماء محل الظهور شمس الاشراق الحسية وسمى الجهل أيضا سحابا مجازا لكونه يحجب العقل عن الادراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر عن مطالعة الشمس الحسية فهذا وجه المشاكلة بينهما فان قلت ان السحاب أمر وجودى والجهل أمر عدمى اذ هو نفى العلم وتشبيه الوجودى بالعدمى غير سديد فلا مشاكلة اذن بينهما قلت سقوط هذا السؤال لا يخفى على كل ذى بال اذ لا نسلم أن الجهل أمر

(قوله الذى قد أخرجا) بالف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوى الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالايجاد لانه أبلغ من الاظهار ولان شان الاظهار أن يكون لموجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق فقوله الذى قد أخرجا فى قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره فى الاسماء الحسنى المعروفة فان قيل من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما فى قوته يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فتقتضى العبارة علية الاخراج للحمد مع أن المتبادر أن المراد بالحمد ما يشمل الحمد القديم وهو غير معلل أجيب بان المعلل فى الحقيقة انما هو انشاء الثناء كما تقدم وبهذا يجاب أيضا عما يقال يرد على العلية المذكورة أن حمدا لحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجليلة تامل اه باجورى

عدمي بل هو أمر وجودي بدليل أن الانسان أي الروح قبل حجبه بالحجاب الناشئ عن التراب كان مدركا لدقائق المعاني وهو الاصل في نفوس الاحياء وانما عاقها عن ذلك وجود الحجب الجسمانية والنفسانية التي على عدد الاطوار ويدلك على ادراكه قبل الحجاب اقراره في الظهور يوم ألست بربكم بالوحدانية لانتفاء الحجاب الحائل بينه وبين الصواب وذلك أن الارواح من العوالم الملكوتية والابدان من العوالم الملكية فوضع العالم الروحاني في القالب الجسماني ليتم الوعد الرباني فصارت أطوار البدن حجبا للروح فنسيت ما أدركته بسبب تلك الحجب فخوطبت بعد الظهور بما أقرت به في الظهور وتبين من هذا أن الجهل أمر وجودي وهو الناشئ عن الحجاب الحائل بين الروح والمعاني الدقيقة حتى صارت لا تدركها الا بالتفكر وخرق الحجب العادية لمن وفقه الله تعالى وبه أستعين (ص)

*(حتى بدت لهم شموس المعرفه * رأوا مخدراتها منكشفه)*

هذا البيت من تمام ما قبله بين فيه ثمرة رفع الحجاب عن قلوب أولي الالباب والمعنى حط عنهم ذلك حتى انتهى بهم الامر الى أن ظهرت لهم شموس من الافهام والمعارف فنظروا المخدرات عرائس المعاني واللطائف وقولنا رأوا مخدراتها على حذف مضاف أي رأوا مخدرات عرائس المعرفة منكشفة وهذا النوع من المجاز الذي يعرف بلزوم تقييده كجناح الذل والخدر الستر قال امرؤ القيس

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي

والضمير في قوله رأوا عائد أيضا لارباب الحجا وهذا البيت نظير قولنا في الارجوزة الموسومة بالزهرة السنية

فاصبحت شمس القلوب مشرقه * وبجلال ربها محققه (ص)

*(نحمده جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام)*

عبر بالمضارع في نحمده دون الماضي اشعارا منه بدوام الحمد واستمراره اذ هو مشعر بالثبوت والماضي بالانقطاع وقوله على الانعام متعلق بنحمده وجل بمعنى عظم والحمد هنا مقيد ولا شك ان من أجل النعم التي يجب أن نحمد عليها تبارك وتعالى نعمة الايمان والاسلام اذ هي محل الفائدة ونجاة العائد نسأله سبحانه أن يختم لنا بأكمل حالات الايمان والاسلام وبالله التوفيق (ص)

*(من خصنا بخير من قد أرسلا * وخير من حاز المقامات العلى)*

هذا اقرار بنعمة أخرى من أعظم النعم التي يجب علينا أن نحمد الله تعالى عليها وهي أن جعلنا من أمة سيد أهل السموات والارض رئيس الاشراف وسلطان الموقف صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا لانه خيرة المرسلين وأمته خير الامم قال الله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس الآية وقال وكذلك جعلناكم أمة وسطا الآية ومن في قولنا من خصنا موصولة خبر مبتدا محذوف أي هو الذي خصنا ثم فسره صلى الله عليه وسلم باسمه الاعظم بقوله (ص)

*(محمد سيد كل مقتفي * العربي الهاشمي المصطفى)*

محمد بدل من لفظ خير في البيت المتقدم وسيد نعته والمقتفي المتبع والمراد به المرسلون ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم أشرف المرسلين لقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر وقوله أنا العاقب وتقديم العربي في البيت على الهاشمي من حسن الترتيب العقلي لان بني هاشم نوع من العرب وتقديم الجنس على نوعه أولى ثم قال المصطفى أي من بني هاشم اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فانا خيار من خيار من خيار وبالله التوفيق (ص)

*(صلى عليه الله ما دام الحجا * يخوض من بحر المعاني لججا)*

لما ذكرنا اسمه صلى الله عليه وسلم في البيت المتقدم وجب أن نصلي عليه لان من ذكره أو ذكر بين يديه ولم يصل عليه بخيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على كل مسلم مرة في عمره وتبقى بعد ذلك مؤكدة قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقال صلى الله عليه وسلم أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة وقال صلى الله عليه وسلم صلوا على فان صلاتكم تبلغني حيث كنتم وقال عليه الصلاة والسلام الصلاة على نور يوم القيامة ونور في القلب ونور في القبر ونور على الصراط

(قوله حتى بدت الخ) أشار المصنف في شرحها الى أن حتى هنا تفريعية على قوله حط الخ وجعلها الشيخ الملوي غائية وهو يقتضي أن ما جعلت غاية له وهو الحط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيأ فشيأ وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وان كان قد يتوهم خلافه فان قيل القاعدة أن الغاية بعد حتى داخلة في المغيا فيقتضي جعلها غائية أن الحط موجود وقت بدو شموس المعرفة لهم وليس كذلك أجيب بان محل الدخول اذا لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو أن حتى هنا بمعنى الى كما أشار له الشيخ الملوي حيث فسرها بها أو ان قاعدة أن الغاية بعدها لا تدخل في المغيا بخلاف حتى ولذا قال بعضهم

وفي دخول الغاية الاصح لا * تدخل مع الى وحتى دخلا

(قوله لهم) أي لارباب الحجا اه باجوري

وقال صلى الله عليه وسلم ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا على من الصلاة فيه والاحاديث فى فضلها جمة لا تنحصر وخصائصها لا تنضبط فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمة فى جميع الاوقات واتفق العلماء على أن جميع الاعمال منها مقبول ومردود الا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانها مقطوع بقبولها اكراما له عليه الصلاة والسلام وورد أن كل دعاء يفتتح ويختتم بها لا يرد وناهيك بهذا شرفا وكفى به تفضيلا والصلاة من الله تعالى زيادة تشريف واكرام ورفع درجة وانعام ومن الملائكة تسبيح ومنا دعاء ومامن قولنا مادام الحجا مصدرية ظرفية أى مدة دوام الحجا يخوض لجا من بحر المعانى واللجج جمع لجة وهى البركة وفى هذا تنبيه على انه لا يحتوى على جميع المعانى الا الله تعالى كما قال تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء الآية وقال وفوق كل ذى علم عليم وقال تعالى وقل رب زدنى علما وهذا البيت من تمام البراعة المذكورة فى أول بيت وبالله تعالى التوفيق (ص)

*(وآله وصحبه ذوى الهدى * من شبهوا بانجم فى الاهتدا)*

ورد فى الحديث انهم قالوا أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد فلذلك وجب علينا أن نصلى عليه وعلى آله كما أمرنا واختلف فى معنى الآل فقيل هم أهل بيته وعترته وقيل بنو هاشم وقيل بنو عبد المطلب واختلف فى اضافته الى الضمير فمنعها الكسائى والنحاس وأجازها الجمهور وزعم الزبيدى ان اضافته الى الضمير من لحن العامة قال المرادى والصحيح انها من كلام العرب واختلف فى الصلاة على غيره عليه الصلاة والسلام على أقوال ثالثها لا صح تجوز بالتبعية وأما صحبه فهم كل من اجتمع معه مؤمنا به وعبارة من اجتمع أولى من عبارة من رأى ليدخل مثل ابن أم مكتوم ولفظ الصحب اسم جمع لصاحب وقولنا من شبهوا بانجم فى الاهتدا اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وفى البيت العطف على ضمير الخفض من غير اعادة حرف الجر وهو ممنوع عند جمهور البصريين وأجازه الكوفيون والشلوبين والاخفش وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك أما دليله عندهم نثرا فقراءة حمزة تساءلون به والارحام بخفض الارحام وقولهم ما فيها غيره وفرسه بخفض فرسه وأما نظما فما أنشده سيبويه

فاليوم قد صرت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب (ص)

*(وبعد فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان

فيعصم الافكار عن غى الخطا * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا)*

فى هذين البيتين اشارة لى تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف فمن قال انه آلة عرفه بان قال المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا فى الفكر فقولهم مراعاتها تنبيه على ان المنطق نفسه لا يعصم الفكر بل بقيد المراعاة اذ قد يخطئ المنطقى لذهوله عن المراعاة كما ان النحوى قد يلحن لذهوله أيضا ومن قال انه علم قال المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة فى الذهن لامور مستحصلة فيه وهذا الخلاف حكاه فى المطالب وهو لفظى وبالله سبحانه وتعالى التوفيق (ص)

*(فهاك من أصوله قواعدا * تجمع من فنونه فوائدا

سميته بالسلم المرونق * يرقى به سماء علم المنطق)*

هاك بمعنى خذ والقاعدة ما ينبنى عليه الشئ والفنون الفروع والضمير فى سميته عائد على التأليف المفهوم من السياق والسلم المعراج وهو فى الحس ماله أدراج ليتوصل به الى سطح وشبهه قال تعالى أو سلما فى السماء وهو فى المعانى كل ما يتوصل به من قريب لى بعيد وهو المراد هنا على انه حقيقة فى الحس مجاز فى المعانى ووجه العلاقة هنا ان هذا التأليف لصغر حجمه وقربه وسهولة فهمه بالنسبة الى غيره من مصنفات المنطق الصعبة المطولة بمثابة السلم الذى يرقى به من أرض الى سماء لانه يعين على فهمها والدخول فى علمها فافادت هذا

(قوله فى الاهتدا) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشبه به وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن يقول فى الهداية لانها وصف كل من المشبه والمشبه به فتكون هى الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فانه وصف للمهتدى بكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشار له الشيخ الملوى من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما يهتدى به فهو مصدر المبنى للمفعول ولا شك أنه صفة لكل منهما لا يقال الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لان الاول ينجى من الهلاك الاخروى بل ومن الدنيوى بخلاف الثانى فكيف شبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن وجه الشبه يكون أقوى فى المشبه به لانا نقول التشبيه انما هو باعتبار الحس والمألوف ولا يخفى أن الاهتداء فى المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافى أنه أقوى فى المشبه باعتبار آخر فليتأمل اه باجورى

التأليف من المنطق فكيف يعانه علما للمنطق لان جزء الشئ لا يكون سلما له قلت المراد ان هذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق كما مر وأيضا فان المنطق منه سهل ومنه صعب فالمعانى السهلة سلم للصعبة فلا اعتراض والمرونق المزين قال الشاعر فهذا عليه رونق الخط وحده * وهذا عليه رونق الخط والملك ص

*(والله أرجو أن يكون خالصا * لوجهه الكريم ليس قالصا

وأن يكون نافعا للمبتدى * به الى المطولات يهتدى)*

اسم الجلالة منصوب على التعظيم بارجو والقالص الناقص ولما كان هذا الكتاب سببا الى المطولات وسلما يرقى به من هذا الفن درجات وبابا يدخل به من هذا الفن على المخدرات قال فى آخر البيت الثانى به الى المطولات يهتدى ولا شك ان من حفظه وفهمه يكون له سببا فى الدخول فى هذا الفن ويضمن له حل مهماته ويعينه على فهم مطولاته وبالله التوفيق (ص) *(فصل فى جواز الاشتغال به)*

*(والخلف فى جواز الاشتغال * به على ثلاثة أقوال * فابن الصلاح والنواوى حرما

وقال قوم ينبغى أن يعلما * والقولة المشهورة الصحيحه * جوازه لكامل القريحه

ممارس السنة والكتاب * ليهتدى به الى الصواب)*

هذا الفصل موضوع لذكر الخلاف المذكور فى جواز الاشتغال بعلم المنطق ليكون المبتدى على بصيرة من مقصوده وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال كما ذكر فمنعه النووى وابن الصلاح واستحبه الغزالى ومن تبعه قائلا من لا يعرفه لا يوثق بعلمه والمختار والصحيح جوازه لذكى القريحة صحيح الذهن سليم الطبع ممارس الكتاب والسنة لئلا يؤل به الى اتباع بعض الطرق الوهمية فيفسد المقدمات والاقيسة النظرية فتزل قدمه فى بعض الدركات السفلية ومنه ضلت المعتزلة والقدرية وغيرهم من الطوائف البدعية تخاضوا فى ذلك حتى بدلوا وغيروا فى السنة الشرعية والملة المحمدية فباؤا بضلالة جلية وجهالة غبية اللهم وفقنا لاتباع النبيين وتوفنا مسلمين لا مبدلين ولا مغيرين يارب العالمين وبالله التوفيق (ص) *(أنواع العلم الحادث)*

*(ادراك مفرد تصورا علم * ودرك نسبة بتصديق وسم

وقدم الاول عند الوضع * لانه مقدم بالطبع)*

وصف العلم بالحادث اخراجا للعلم القديم اذ لا يوصف بضرورة ولا نظر والادراك وصول النفس للمعنى بتمامه من نسبة أو غيرها وهو قسمان ادراك مفرد وادراك نسبة فالاول يسمى تصورا وهو حصول صورة الشئ فى الذهن كادراكنا معنى العالم أو الحدوث والثانى يسمى تصديقا وفيه خلاف فمذهب الامام ان التصديق ادراك الماهية مع الحكم عليها بالنفى أو الاثبات ومذهب الحكماء أنه مجرد ادراك النسبة خاصة والتصورات الثلاثة عندهم شروط هذا معنى قولهم التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على مذهب الامام فمذهب الحكماء ان التصديق من قولك العالم حادث مجرد ادراك نسبة الحدوث الى العالم ومذهب الامام انه المجموع من ادراك وقوع النسبة وتصور العالم والحدوث والنسبة ثم التصديق جازم وغير جازم فالاول ان لم يقبل التغير فعلم كالحكم بان الجبل حجر والانسان متحرك وان قبل فاعتقاد اما صحيح ان طابق كتوحيد المقلدين من المسلمين واما فاسد ان لم يطابق كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسفة قدم العالم وغير الجازم ما قارنه احتمال اما ظن ان ترجح على مقابله أو وهم وهو مقابله أو شك ان تساويا *(تنبيه)* قال امام الحرمين لا يعرف العلم بالحقيقة لتعذره بل بالقسمة والمثال وقال الرازى هو ضرورى يستحيل أن يكون غيره كاشفا له واختير انه معرفة المعلوم فيشمل الموجود والمعدوم قيل ولا يضر الاشتقاق هنا حتى يلزم الدور انتهى قوله وقدم الاول عند الوضع البيت هذا من الترتيب العقلى يعنى انه يجب تقديم التصور على التصديق وضعا كما أنه مقدم عليه طبعا لان كل تصديق لا بد معه من تصور اذ الحكم على الشئ فرع عن تصوره فان قلت ما ذكرته من منع تقديم التصديق على التصور قد نقله ابن الحاجب فى تاليفه الفرعى والشيخ ابن أبى زيد وغيرهما قلت أجابوا عن ذلك باجوبة منها ان المطلوب انما هو مطلق الشعور لا تحصيل كل الماهية وذلك يحصل بالحكم ومنها ان المطلوب

(قوله وقال قوم) هم الغزالى ومن تبعه كما يعلم من شرح المصنف وقوله ينبغى أن يعلما طرق فيه الشيخ الملوى احتمالى الوجوب والندب حيث قال وقوله ينبغى يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب اه لكن المصنف جزم بحمله على الاستحباب حيث قال واستحبه الغزالى ومن تبعه وفى كلام بعضهم أن لفظة ينبغى حقيقة فى الاستحباب مجاز فى الوجوب وأيضا فى كلام ابن يعقوب أن الغزالى لم يجعله من فروض الكفاية وأما ما قاله من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحمول على أن المراد أنه لا يوثق بعلمه الوثوق التام وهو محمول أيضا على من لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وما روى من أنه رجع الى تحريمه فلم يثبت اه ملخصا من كلام بعض المحققين اه باجورى

التصور الذهنى وقد حصل وبالله التوفيق (ص)

*(والنظرى ما احتاج للتأمل * وعكسه هو الضرورى الجلى)*

أعنى ان العلم الحادث قسمان ضرورى ونظرى فالضرورى ما يدرك بديهة بلا تأمل كالعلم بان الواحد نصف الاثنين والنار محرقة والنظرى ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بان الواحد عشر عشر المائة وبان العالم حادث (تنبيه) فى العلوم مذاهب ثالثها ان بعضها ضرورى وبعضها كسبى وفصل فى المطالع بين التصور فجعله ضروريا وبين التصديق فجوز فيه الامرين والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدى الى استعلام ما ليس بمعلوم والياء فى قوله والنظرى للنسبة وسكنت للضرورة وبالله تعالى التوفيق (ص)

*(وما به الى تصور وصل * يدعى بقول شارح فلتبتهل

وما لتصديق به توصلا * بحجة يعرف عند العقلا)*

اعلم ان الموصل الى التصورات يدعى بالقول الشارح كالحد والرسم والمثال وسيأتى بيانه فى فصل المعرفات ان شاء الله تعالى والموصل الى التصديقات يسمى حجة كالقياس والاستقراء والتمثيل وسيأتى أيضا فى محله ان شاء الله تعالى وما فى البيتين موصولة عائدها الضمير المجرور بالباء وبه فى البيت الاول يتعلق بوصل وفى الثانى بتوصلا وهو بضم التاء والواو وكسر الصاد مبنى للمفعول وبالله التوفيق (ص)

(أنواع الدلالة الوضعية)

*(دلالة اللفظ على ما وافقه * يدعونها دلالة المطابقه * وجزئه تضمنا وما لزم * فهو التزام ان بعقل التزم)*

هذا الفصل موضوع لذكر أنواع الدلالة الوضعية وهى التى يكون للوضع فيها مدخل وهى ثلاثة أنواع لان اللفظ اما أن يدل على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة لمطابقة الدال على المدلول أو على جزء معناه فدلالة التضمن سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول أو على لازم معناه الذهنى لزم مع ذلك فى الخارج أم لا فدلالة الالتزام لاستلزام المعنى للمدلول فالاول كدلالة الانسان على الحيوان الناطق اذ هو موضوع لذلك المعنى والثانى كدلالة الانسان على الحيوان والثالث كدلالة الانسان على قابل العلم وهذا لازم ذهنا وخارجا ولا يشترط فيها اللزوم الخارجى لحصول الفهم بدونه كدلالة العمى على البصر وهذا لازم له فى الذهن أى مهما ذكر ذكر معه فهو مناف له فى الخارج ودلالة المطابقة نقلية اتفاقا وفى الاخريين أقوال ثالثها الالتزامية عقلية والتضمنية نقلية والتضمن والاستلزام يستلزمان المطابقة دون العكس خلافا للامام وقولنا دلالة اللفظ البيت أى دلالة اللفظ على المعنى الذى وافقه لكونه موضوعا له تدعى دلالة المطابقة فى اصطلاحهم وقولنا وجزئه تضمنا مجرور معطوف على ما وافقه أى دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تسمى تضمنا وقولنا وما لزم معطوف أيضا أى ودلالة اللفظ على ما لزم معناه تسمى التزاما وقولنا ان بعقل التزم أى يشترط فى الدلالة الالتزامية أن يكون اللزوم ذهنا سواء لزم مع ذلك فى الخارج كالاربعة للزوجية أو عقلا خاصة كما فى الضدين أما اذا كان اللزوم خارجيا فقط كالسواد للغراب فليس بدلالة الالتزام وترتيب هذه الدلالات فى القوة بحسب ترتيبها فى البداءة فالاولى أقواها وهلم جرا (ص) *(فصل فى مباحث الالفاظ)*

*(مستعمل الالفاظ حيث يوجد * اما مركب واما مفرد * فاول ما دل جزؤه على

جزء معناه بعكس ما تلا * وهو على قسمين أعنى المفردا * كلى او جزئى حيث وجدا

فمفهم اشتراك الكلى * كأسد وعكسه الجزئى

وأولا للذات ان فيها اندرج * فانسبه أو لعارض اذا خرج)*

هذا الفصل فى مباحث الالفاظ اعلم ان الالفاظ قسمان مهمل كاسماء حروف الهجاء ومستعمل وهو قسمان مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه وهو تقييدى نحو الحيوان الناطق وهو المفيد فى اكتساب التصور فهو فى قوة المفرد وخبرى فى نحو زيد قائم ومفرد وهو عكس المركب أى ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد وقام وهل وهى أقسام المفرد الثلاثة لانه اما ان لا يستقل بالمفهومية فالحرف والاداة او الا فان دل على زمان

(قوله ما احتاج) أى ادراك احتاج سواء كان ذلك الادراك تصورا أو تصديقا كما علمت وقوله للتأمل أى للفكر والنظر لكن لا بالمعنى الاصطلاحى الذى هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصورى أو تصديقى والا لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع لعدم شمول الاول لما احتاج الى الاستقراء الذى هو تتبع أفراد المحكوم عليه كما فى قولهم كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ ولما احتاج الى التمثيل الذى هو القياس الاصولى كما فى قول الامام الشافعى رضى الله عنه النبيذ حرام كالخمر مع شمول الثانى لذلك ولهذا قال الشيخ الملوى يجب أن يعنوا بالنظر فى هذا المقام ما هو أعم من القياس ولواحقه أى بان يريدوا به ما يوصل الى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظرى فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحى فقط وليس كذلك بل هو منسوب للنظر بمعنى يعم الاصطلاحى وما ألحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل فليتأمل اه باجورى

معين فالفعل والافالاسم ثم المفرد اما كلى أو جزئى فالكلى هو الذى لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه سواء استحال وجوده فى الخارج كاجتماع الضدين أو أمكن ولم يوجد كبحر من زئبق وجبل من ياقوت أو وجد منه واحد مع امكان غيره كالشمس أو استحالته كالاله أو كان كثيرا متناهيا كالانسان أو غير متناه كالعدد والجزئى ما يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ويسمى الحقيقى كزيد فان ذاته يستحيل جعلها لغيره ثم الكلى ان كان مندرجا فى حقيقة جزئياته سمى ذاتيا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلا اذ هو جزء حقيقتهما وان لم يندرج بل كان خارجا عن الحقيقة سمى عرضيا كالكاتب مثلا فانه ليس داخلا فى حقيقة زيد وعمرو وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتيا ولا عرضيا بل واسطة ونوعا كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهى الحيوانية والناطقية وقولنا مستعمل الالفاظ البيت احترازا من المهمل وأول فى البيت الثانى مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه فى معرض التفصيل وقولنا جزء معناه وهو بضم الزاى لغة فى الجزء وبها قرئ قوله تعالى ثم اجعل على كل جبل منهن جزأ وهى سبعية وقولنا بعكس ما تلا عائد ما محذوف لانه متصل منصوب بفعل وتلا أى تبع وجزئى فى البيت الثالث محذوف التنوين للضرورة وقولنا فى البيت الرابع فمفهم اشتراك خبر مقدم على الكلى وقولنا وعكسه الجزئى كذلك ويحتمل العكس والاسد مثال للكثير المتناهى وقولنا وأولا للذات البيت أولا منصوب على الاشتغال وهو الارجح لكونه قبل فعل ذى طلب والمعنى أنسب الاول وهو الكلى للذات ان اندرج فيها أو للعرض ان لم يندرج فيها بل خرج وبالله التوفيق (ص)

*(والكليات خمسة دون انتقاص * جنس وفصل عرض نوع وخاص
وأول ثلاثة بلا شطط * جنس قريب أو بعيد أو وسط)*

أعنى أن الكلى على خمسة أقسام جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة لانه اما أن يكون تمام ماتحته من الجزئيات أو مندرجا فيها أو خارجا عنها فالاول النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ماهو والثانى الجنس ان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ماهو فى حال الشركة والفصل ان كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة والثالث ان كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب أى شئ هو فى ذاته فالخاصة وان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام فمثال الجنس الحيوان للانسان والفصل كالناطق والنوع كالانسان بالنسبة الى الحيوان والخاصة كالضاحك والعرض العام كالمتحرك وهو ثلاثة أقسام لازم كالتنفس والتحرك للانسان وسريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وبطىء كالشيب والشباب ثم الجنس على ثلاثة أقسام بعيد لا جنس فوقه كالجوهر ويسمى الجنس العالى وجنس الاجناس وقريب لا جنس تحته وهو الاسفل والاخير كالحيوان للانسان ومتوسط وهو ما بينهما كالجسم وقولنا والكليات البيت أى والكليات خمسة بلا نقص ولا زيادة بدليل الحصر المتقدم وجنس وما بعده خبر مبتدا محذوف أى وهو جنس الى آخره وحذف لفظ العام الذى هو نعت لعرض للعلم به وحذفت تاء الخاصة للترخيم وان لم تكن منادى الا انها تصلح للنداء فرخمت للضرورة كقول امرئ القيس

لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره * ظريف بن مال ليلة الجوع والخصر

وأول فى البيت الثانى مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل ولا فى قوله بلا شطط زحلقت عن محلها والشطط الزيادة كما فى حديث لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط أى لا نقص ولا زيادة أولا تقسيم وبالله التوفيق

(فصل فى نسبة الالفاظ للمعانى)

*(ونسبة الالفاظ للمعانى * خمسة أقسام بلا نقصان
تواطؤ تشاكك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف)*

اعلم ان نسبة الكلى الى معناه خمسة أقسام وهى التواطؤ والتشاكك والتخالف والاشتراك والترادف لانه اما أن تستوى أفراده فيه كالانسان بالنسبة الى أفراده فمتواطئ لتوافق أفراده معناه فيه واما أن يكون بعض

(قوله والكليات) بتخفيف الياء للوزن وقوله خمسة دون انتقاص أى ودون زيادة ففى كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر أى والبرد ووجه انحصار الكليات فى الخمسة أن الكلى اما جزء من الماهية وهو الجنس والفصل واما تمامها وهو النوع وأما خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام * واعلم أنه قد استعمل بعض المولدين فى الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثانى كما هنا لكن العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وعلى تسليم أنه يسمى تذييلا فالتذييل الجائز خاص بمجزو البسيط والكامل والمتدارك بناء على طريقة من أثبته وكان من استعمله تسامح لشبه مستفعلان آخر مشطور الرجز بمستفعلان آخر مجزوه وماذكر اه باجورى

معانيه أولى به من البعض كالبياض فان معناه فى الثلج أولى منه فى العاج واما أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض كالوجود فان معناه فى الواجب قبله فى الممكن فمشكك لتشكيكه الناظر فى أنه متواطئ نظرا الى اشتراك جهة الافراد فى أصل المعنى أوغيره متواطئ نظرا الى جهة الاختلاف واما أن يتعدد اللفظ والمعنى كالانسان والفرس فمتباين أى أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناهما واما أن يتحد المعنى دون اللفظ كالانسان والبشر فترادف لترادفهما أى لتواليهما على معنى واحد واما أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشترك لاشتراك المعنى فيه (ص)

*(واللفظ اما طلب أو خبر * وأول ثلاثة ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفى التساوى فالتماس وقعا)*

اعنى أن اللفظ المركب قسمان طلب وخبر والطلب ان كان فعلا كان مع الاستعلاء أمرا ومع الخضوع دعاء ومع التساوى التماسا والا فان لم يحتمل صدقا ولا كذبا كان تنبيها وكل ذلك انشاء ولا كلام للمناطقة فى الانشاء لان الصدق والكذب لا يعرضان له ومدار فنهم عليهما والخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وسياتى ان شاء الله تعالى

(فصل فى الكل والكلية والجزء والجزئية)

*(الكل حكمنا على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع * وحيثما لكل فرد حكما
فانه كلية قد علما * والحكم للبعض هو الجزئيه * والجزء معرفته جليه)*

قد تقدم بيان الكلى والجزئى ونتكلم هنا على اصطلاحهم فى الكل والكلية والجزء والجزئية فالكل هو الحكم على المجموع كقولنا كل بنى تميم يحملون الصخرة وكقوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والكلية هى الحكم على كل فرد ككل بنى تميم يأكل الرغيف والجزئية هى الحكم على بعض الافراد والجزء ما تركب منه ومن غيره كل وقولنا ككل ذاك ليس ذا وقوع اشارة الى ما تؤول به حديث ذى اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله قال كل ذلك لم يقع أى مجموعه والا فبعضه وقع و يروى أن الراوى قال بل بعضه وقع واللام فى قولنا الكل فرد بمعنى على أى وحيثما حكمنا على كل فرد فذلك الكلية واللام فى البعض كذلك أيضا وفى البيت الاول نقل الحديث بالمعنى والجمهور على جوازه للعارف وقال الماوردى ان نسى اللفظ جاز و لا فلا وقيل بجوازه بلفظ مرادف وقيل بجوازه ان كان موجبه علما وقيل بالمنع مطلقا والله الهادى للصواب

(فصل فى المعرفات)

لما فرغ من الكلام على مبادى التصورات وما يتعلق بها شرع الآن يتكلم على مقاصد التصورات ولما كان التصديق مسبوقا بالتصور طبعا بدأ بمبادى التصورات ومقاصدها وضعا وسيأتى الكلام على التصديقات ان شاء الله تعالى واعلم أن مدار هذا الفن على العلم اذ العلم تصور أو تصديق معه تصور ولا يتوصل الى التصور الا بالقول الشارح وهو الحدود كما أنه لا يتوصل الى التصديق الا بالحجة وهى البراهين ثم تلك الحدود والبراهين لها صورة ومادة وغاية ففائدتها معرفة الكليات الخمس وما يتعلق بها وتقدم الكلام عليها وغايتها معرفة المحدود وها نحن نتكلم على صورته وكيفية تركيبه فى هذا الفصل وذكر الغزالى فى المستصفى قولين هل الحد عين المحدود أو خلافه وجعله القرافى لفظيا قائلا هو غيره ان أريد به اللفظ وعينه ان أريد به المعنى والمعرف للشئ هو الذى يلزم من تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره قال ولا يجوز أن يكون نفس الماهية لان المعرف موجود قبل المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوره على افادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساويه فى العموم والخصوص انتهى كلام القرافى (ص)

*(معرف على ثلاثة قسم * حد ورسمى ولفظى علم * فالحد بالجنس وفصل وقعا
والرسم بالجنس وخاصة معا * وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط * أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما بلفظى لديهم شهرا * تبديل لفظ برديف أشهرا)*

(قوله واللفظ) أى المعهود وهو المستعمل وقوله اما طلب أو خبر أى أو تنبيه والاول ما دل على الطلب النفسى والثانى ما احتمل الصدق والكذب والثالث ما دل على تمن أو ترج أو نحو ذلك ولا يرد على الاول قولك لمن معه ماء أنا عطشان ونحوه لان دلالته على الطلب ليست بذاته بل بقرينة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ) لا يخفى أن الاول فى كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كاضرب وطلب الترك كلا تضرب وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جار فى كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع استعلا لانه لا يظهر الا فى طلب الفعلى اذ طلب الترك لا يسمى أمرا الا أن يقال انه مبنى على أن طلب الترك طلب فعل الضد اهـ باجورى

اعلم ان المعرف على ثلاثة أقسام حقيقى ورسمى ولفظى فالحقيقى قسمان تام وناقص فالتام ذكر الجنس القريب والفصل كالحيوان الناطق للانسان والناقص ذكر الفصل فقط أومع جنس بعيد وسمى هذا النوع حقيقيا لانه مشتمل على الاوصاف الذاتية التى تركبت منها الحقيقة فنسب للحقيقة لهذا المعنى والرسمى قسمان تام وناقص فالتام ذكر الجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك للانسان والناقص ذكر الخاصة وحدها أومع جنس بعيد كالضاحك بالقابلية لا بالفعل والخاصة معنى كلى يلزم الشئ ولا يوجد فى غيره وهى خارجية بخلاف الفصل والجنس فانهما ذاتيان كما تقدم ويعرف ذلك بوضع اللغة وفرض العقل واللفظى تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه عند السامع كالقمح للبر والتقييد بالسامع زاده العراقى لعروض انعكاس الشهرة فى اللغة *(تنبيه)* الحد لغة المنع والرسم العلامة ومنه قول جميل بن معمر

رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

أى علامتها وآثارها من رماد ونحوه وسمى الحد التام تاما لكونه بالذاتيات والناقص منه أى من الحد ما كان ببعض الاجزاء وسمى ناقصا لنقص بعضها فالتام هو الكاشف للحقيقة كلها والرسم انما هو باللوازم الخارجية وسمى بذلك لكونه علامة على الحقيقة لا كاشفة لها وفى هذا المحل كلام وبحث يطول تتبعه فليطالع فى محله من المطولات وقولنا معرف فى البيت الاول مبتدأ وحذفت منه أل للضرورة وقولنا ناقص الحد وناقص الرسم دليل على أن المراد فى البيت الثانى الحد التام والرسم التام وهذا من الحذف من الاوائل لدلالة الاواخر وهو واقع فى العربية كعكسه وأنما تضعيف الصاد من الخاصة للضرورة كقول ابن البناء * مهما تر فى مادة الموضوع *خفف دال المادة للضرورة وقولنا مع جنس أبعد صرف أبعد للضرورة وارتبط معناه اقترن وقولنا ما بلفظى البيت ما موصولة مبتدأ صلتها اشهر وفصل بين الصلة والموصول بالظرف والمجرور لان العرب توسعت فى الظروف والمجرورات مالم تتوسع فى غيرها والخبر تبديل الخ ورديف صفة لموصوف محذوف أى بلفظ رديف وأشهر صفة لرديف وحذف لفظ منه للعلم به وتقدير البيت والمعرف الذى اشتهر فى اصطلاحهم باللفظى هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه *(تنبيه)* ماذكرنا من التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها مبنى على القول بجواز التعريف بالمفرد وقال الزركشى والاصح خلافه ولذلك عدوا التعريف من الاقوال المؤلفة *(فائدة)* قيل أربعة لا يقام عليها برهان ولا تطالب بدليل وهى الحدود والعوائد والاجماع والاعتقادات الكامنة فى النفس فلا يقال ما الدليل على صحتها فى نفس الامر ولا يقال ما الدليل على صحة هذا الحد وانما يرد بالنقض والمعارضة والله الموفق للصواب (ص)

*(وشرط كل أن يرى مطردا * منعكسا وظاهر الأبعدا * ولا مساويا ولا تجوزا
بلا قرينة بها تحرزا * ولا بما يدرى بمحدود ولا * مشترك من القرينة خلا
وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام فى الحدود
ولا يجوز فى الحدود ذكر أو * وجائز فى الرسم فادر ما رووا)*

اعلم أنه يشترط فى كل واحد من المعرفات أن يكون جامعا لافراد المحدود وهو معنى مطردا ومانعا من دخول غيره فى الحد وهو معنى منعكسا هذا معناه عند القرافى وقال الغزالى وابن الحاجب المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجارى على ألسنة الفقهاء وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساويا له فالخفى كقولنا ماهو البر فنقول الحنطة والمساوى كقولنا المتحرك ماليس بساكن ويجتنب فيها أيضا الالفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية وكل ما فيه اجمال قال الغزالى الا اذا كانت قرينة تدل على تفصيله فيجوز ولا يجوز أيضا بما تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم الدور وقالوا كالعلم لا يقال فيه معرفة المعلوم لان المعلوم مشتق من العلم والمشتق لا يعرف الا بعد معرفة المشتق منه فمعرفة المعلوم اذن تتوقف على معرفة العلم والعلم على معرفة المعلوم فجاء الدور وقال الزركشى لا يلزم الدور من الاشتقاق يعنى لاختلاف جهة التوقف أو لكونه معينة وذلك يخرج عن الدور ويجتنب أيضا فى الحدود دخول الحكم لان التصديق فرع التصور والتصور فرع

(قوله وشرط كل الخ) ظاهر كلامه اعتبار ماذكره من الشروط فى اللفظى كغيره وتعقبه بعضهم بانه لا معنى لاشتراط هذه الامور فيه لانه لا يعقل تخلف شئ منها عنه اذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الاشهر غير جامع ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول اللفظ غير الاشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرف ولا مساويا لان الفرض أنه أشهر منه ولا مجازا لان المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما صرح به ابن قاسم فى الآيات وهكذا الباقى اه وهو وجيه لكن ناقش بعض المحققين فى قوله وهكذا الباقى بانه يمكن أن يكون اللفظ الاشهر مشتركا بين معنى رديفه غير الاشهر وبين معنى آخر وبهذا يعلم ما فى قوله لانه لا يعقل تخلف شئ منها عنه فليتأمل اه باجورى

الحد فيلزم الدور ولا يجوز أيضا دخول أو في الحقيقي قال الاصبهاني لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل وذلك محال وأما في الرسم فيجوز وقولنا وشرط كل البيت شرط مبتدأ وتنوين كل للعوض عن اسم وان وصلتها خبر ومطردا حال من ضمير يرى ومنعكسا كذلك وقولنا لا أبعدا أي لا أبعد منه في الفهم لكونه أخفى وتقديم الأبعد أولى من تقديم مساو لأنه اذا كان يتحرز فيه من التحديد بالمساوي فلأن يتحرز فيه من التحديد بالاخفى أحرى وقولنا ولا تجوزا أي ولا بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف وتحرز على صيغة المجهول نعت لقرينة ويدرى أي يعرف وقولنا ان تدخل الاحكام في الحدود في محل المبتدأ ومن جملة خبر مقدم وقولنا وجائز في الرسم خبر مبتدأ محذوف أي وذكر أو جائز وقولنا فادر ما رووا أي فاعلم ما رووه من التعليل والفرق بين الحقيقي والرسمي وهو ما تقدم من أن النوع الواحد لا يكون له فصلان ويكون له خواص كثيرة فيجوز في قولنا الحيوان الضاحك أو الكاتب لا في الحيوان الناطق ولا يجوز أيضا جعل جزء المحدود جنساله كالعشرة خمسة وخمسة وبالله التوفيق

(باب في القضايا وأحكامها)

لما فرغ من الكلام على مبادي التصورات ومقاصدها وهو الجزء الاول طفق الآن يتكلم على مبادي التصديقات وسيأتي الكلام على مقاصده ان شاء الله تعالى واعلم انه لا يتوصل الى التصديق الا بالحجة كما ان لها أيضا مادة وصورة وغاية فغايتها انها تفيد معرفة صحيح التصديق من سقيمه كما أن القول الشارح يفيد معرفة صحيح التصور من سقيمه وسيأتي الكلام ان شاء الله تعالى على صور الحجج ونتكلم الآن على مباديها وبالله التوفيق

(ص) *(ما احتمل الصدق لذاته جرى * بينهم قضية وخبرا)*

قد تقدم ان اللفظ المركب قسمان طلب وخبر وقد قدمنا الكلام على الطلب وها نحن نتكلم على الخبر اعلم رحمك الله تعالى ان ما يحتمل الصدق والكذب لذاته يسمى في الاصطلاح قضية وخبرا وانما قلنا لذاته ليدخل نحو السماء تحتنا والارض فوقنا فان هذا بالنظر الى تركيبه يحتملهما وانما جزمنا بكذبه لمشاهدة نقيضه والله تعالى الموفق للصواب

(ص)

*(ثم القضايا عندهم قسمان * شرطية حملية والثاني * كلية شخصية والاول

اما مسور واما مهمل * والسور كليا وجزئيا يرى * وأربع أقسامه حيث جرى

اما بكل أو ببعض أو بلا * شئ وليس بعض أو شبه جلا

وكلها موجبة أو سالبه * فهي اذن الى الثمان آيبه)*

يعني ان القضية قسمان شرطية وحملية والحملية اما شخصية وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئيا معينا كزيد كاتب واما أن تتميز جزئيته بذكر السور كبعض الانسان كاتب فهي المحصورة الجزئية أو تتميز كليته بذكره ككل انسان حيوان فالمحصورة الكلية واما أن تكون مهملة كالانسان كاتب وهي في قوة الجزئية لتحققها فيها فتلك أربع وكلها اما موجبة أو سالبة فصارت ثمانية واعلم ان السور وهو اللفظ الدال على كمية الافراد وهو أربعة أقسام سور ايجاب كلي ككل انسان حيوان وسور ايجاب جزئي كبعض الانسان حيوان وسور سلب كلي كلا شئ من الانسان بحجر وسور سلب جزئي كليس بعض الانسان بحجر فهذه الاربع هي معاني السور وغلب التعبير باللفظ المذكور ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه ولذلك قال أو شبه جلا أي ظهر معناه فيه وقوله ثم القضايا البيت ثم للترتيب الذكري خاصة وحملية معطوف على شرطية وحذف العاطف ضرورة والثاني أي والقسم الثاني من قسمي القضايا وهو الحملية قسمان أيضا كلية وشخصية وحذف العاطف أيضا للضرورة والاول أي والقسم الاول من قسمي الحملي وهو الكلي قسمان أيضا اما مسور أي تقدمه سور كلي أو جزئي واما مهمل أي لم يسبقه سور كلي ولا جزئي وقولنا وأربع حذفت التاء من أربع وان كان المعدود مذكرا للضرورة أي وأقسام السور أربعة حيث وجد وقولنا وكلها البيت أي وكل تلك القضايا الاربع اما موجبة أو سالبة صارت ثمانية من ضرب اثنين في أربعة وآيبة أي راجعة

(ص) *(والاول الموضوع في الحمليه * والآخر المحمول بالسويه)*

(قوله ما احتمل الخ) ما واقعة على اللفظ الشامل لجميع الالفاظ فهي جنس وخرج بقوله احتمل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمرو وكغلام زيد وبقوله لذاته ما احتمله لا لذاته بل للازمه كالانشاآت من الامر والنهي وغيرهما فان قولك اسقني مثلا وان احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالب للسقيا منك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالاول أخبار الله وأخبار رسله والاخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كأخبار مسيلمة الكذاب في دعواه النبوة والاخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاربعة لان ذلك يحتمل الصدق لذاته وان قطع بصدقه أو كذبه لشئ آخر وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الاخراج والادخال اه باجوري

لما فرغ من تقسيم الحملية أخذ يتكلم على تسمية جزئيها يعني ان المناطقة اصطلحوا على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الاول موضوعا والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولا وهذا معنى قولنا والاول الموضوع البيت أي والجزء الاول وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا والجزء الآخر وهو المحكوم به يسمى محمولا فان قلت فلم سمي هذا أول وهذا آخر مع انا قد نجد المحكوم به مقدما كقام زيد فالجواب انه وان كان متقدما وضعا فهو متأخر طبعا *(تنبيه)* الحملية هي التي ينحل طرفاها الى مفردين وهي ثمانية كما تقدم والشرطية هي التي ينحل طرفاها الى جملتين واليه أشار بقوله (ص)

*(وان على التعليق فيها قد حكم * فانها شرطية وتنقسم * أيضا الى شرطية متصله
ومثلها شرطية منفصله * جزآهما مقدم وتالي * أما بيان ذات الاتصال
ما أوجبت تلازم الجزأين * وذات الانفصال دون مين * ما أوجبت تنافرا بينهما
أقسامها ثلاثة فلتعلما * مانع جمع أو خلو أوهما * وهو الحقيقي الأخص فاعلما)*

القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق أي وجود احدى قضيتيها معلق على وجود الاخرى أو على نفيها وهي قسمان متصلة ومنفصلة والجزء الاول منهما يسمى مقدما والثاني تاليا فالمتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لاخرى أولا لزومها وهي التي توجب التلازم بين جزأيها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فجزآهما متلازمان والمنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق وهي التي جزآها متعاندان نحو العالم اما قديم أو حادث وزيد اما حي أو ميت وهي على ثلاثة أقسام مانعة الجمع نحو هذا العدد اما مساو لذلك أو أكثر فيمتنع اجتماعهما ويمكن الخلو عنهما بان يكون أقل ومانعة الخلو نحو اما أن يكون زيد في البحر واما أن لا يغرق فيمكن الجمع بينهما بان يكون في البحر ولا يغرق ويمتنع خلوه عنهما بان لا يكون في البحر ويغرق ومانعتهما كالعدد اما زوج أو فرد فيمتنع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد ويمتنع خلوه عنهما وهذا القسم هو الحقيقي وهو أخص من قسميه لانه مهما حكم فيه بالتنافر بين طرفيه وضعا ورفعا فانه يشاركه في مثله مانع الجمع لصدقه عليه ومانع الرفع لصدقه عليه ويبقى كل قسم منهما مختصا بمثاله فهما أعم وهو أخص منهما وقولنا وان على التعليق البيت ان شرطيه وحكم شرطها والجواب فانها ولذلك قرن بالفاء وجوبا لانه لا يصلح لان يكون شرطا وأيضا منصوب على المصدرية من آض يئيض أيضا اذا رجع وقولنا أما بيان ذات الاتصال البيت جواب أما ما أوجبت تلازم وحذفت الفاء من جوابها وذلك واقع نثرا ونظما أما نثرا فكما وقع في خطبته صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وأما نظما فكقول الشاعر

فأما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب

فحذفت الفاء من قوله لا قتال وهو جواب أما وقولنا أوهما أي أو مانعتهما أي مانعة الجمع والخلو والله أعلم

(فصل في التناقض)

لما فرغ من القضايا وأقسامها مطلقا يتكلم على أحكامها فمن ذلك التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة والله أعلم (ص)

(تناقض خلف القضيتين في * كيف وصدق واحد أمر قفي * فان تكن شخصية أو مهمله
فنقضها بالكيف ان تبدله * وان تكن محصورة بالسور * فانقض بضد سورها المذكور
وان تكن موجبة كليه * نقيضها سالبة جزئيه
وان تكن سالبة كليه * نقيضها موجبة جزئيه)*

يعني ان التناقض عبارة عن اختلاف قضيتين في الصدق والكيف وهو الايجاب والسلب فشرطه أن لا يختلفا الا بالايجاب والسلب ولا بد أن تكون احدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة فقولنا تناقض مبتدأ وسوغه بالنكرة التفصيل وقولنا فان تكن شخصية الخ هذه قاعدة تعين في كيفية التناقض على ما اشتهر

(قوله وتنقسم الخ) قسمها المصنف الى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم الى مخصوصة وكلية وجزئية ومهملة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الاوضاع الممكنة أي حال معين من الاحوال الممكنة مثالها متصلة نحو ان جئتني الآن أكرمتك ومنفصلة نحو زيد الآن اما كاتب أو غير كاتب والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الاوضاع مثالها متصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنفصلة دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الاوضاع مثالها متصلة قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا ومنفصلة قد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا والرابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك مثالها متصلة ان كان هذا انسانا كان حيوانا ومنفصلة اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فتنبه اه باجوري

تقريره وصعب تحصيله وهي ان القضية اما أن تكون عارية عن السور فهذه ان كانت سالبة كان نقيضها موجبة كزيد قائم ليس زيد بقائم أو الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان وهذا معنى قولنا فنقضها بالكيف البيت أي فان كانت القضية شخصية ومهملة فتناقضها بحسب الكيف وهو الايجاب والسلب بان تبدله فان كان ايجابا فتناقضها بحسب ان تبدله سلبا وبالعكس واما أن تكون مسورة فتناقضها بضد سورها بان تعرض عن سورها سورا يناقضه واليه الاشارة بقولنا وان تكن محصورة البيت أي وان كانت القضية محصورة بان تقدمها سور فتناقضها بذكر نقيض سورها وأقسام السور أربعة كما تقدم فالمسورات أربع موجبة كلية ككل انسان حيوان فنقيضها سالبة جزئية كليس بعض الانسان بحيوان وسالبة كلية كلا شئ من الانسان بحجر فنقيضها موجبة جزئية نحو بعض الانسان حجر وان في البيتين شرطية وجوابها نقيضها فحذفت الفاء من جوابها للضرورة كقول حسان رضي الله عنه

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله سيان

فكان من حقه أن يقول فالله لكن حذف الفاء للضرورة وورد حذفها نثرا كما في الصحيح فان جاء صاحبها والا استمتع بها أي فاستمتع

(فصل في العكس المستوى)

تكلم في هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا وهو العكس المستوى فالعكس المستوى عبارة عن تحويل جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم الا الايجاب الكلي فيعوض عنه الايجاب الجزئي والى هذا المعنى أشرنا بقولنا (ص)

*(العكس قلب جزأي القضيه * مع بقاء الصدق والكيفيه
والكم الا الموجب الكليه * فعوضها الموجبة الجزئيه
والعكس لازم لغير ما وجد * به اجتماع الخستين فاقتصد
ومثلها المهملة السلبيه * لانها في قوة الجزئيه
والعكس في مرتب بالطبع * وليس في مرتب بالوضع

اعلم أن المقصود من العكس ما كان لازما من جهة الترتيب لا ما يتفق في بعض الامور وان لم يلزم في القانون الكلي وكل قضية يلزمها العكس فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم الا الموجبة الكلية فتنعكس موجبة جزئية لانا لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق والمقصود من هذا الفصل انما هو ما كان لازما على جهة الصدق فتقول في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان فلو عكستها مثل نفسها فقلت كل حيوان انسان لم تصدق ثم ان العكس لازم لكل قضية طبيعية الترتيب الا التي تجتمع فيها الخستان وهما السالبة والجزئية كليس بعض الحيوان انسانا فلا يصدق عكسها وتلحق بها المهملة السالبة لانها في قوتها تحقيقا فيهما كما مضى والسالبة الكلية تنعكس صادقة مثل نفسها كلا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الحجر بانسان والموجبة الكلية تنعكس صادقة موجبة جزئية كما تقدم والموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها أيضا كبعض الحيوان انسان وبعض الانسان حيوان والموجبة المهملة كالجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها كالانسان كاتب والكاتب انسان واعلم ان العكس لا يكون الا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي واليه الاشارة بقولنا والعكس في مرتب بالطبع احترازا من المنفصلات فان تحويل طرفيها ليس عكسا لان كلا من طرفيها صالح لان يكون مقدما وتاليا فلا يتعين ترتيبها الا بالوضع بخلاف الحملية والمتصلة فان ترتيبها طبيعي وان انعكس طرفاها فهي مرتبة بالقوة واحترز بالمستوى من عكس النقيض

(باب في القياس)

لما فرغ من الكلام على ما يتعلق بمبادي التصديقات شرع يتكلم هنا على مقاصد التصديقات وهي القياس وما يتعلق به فالقياس قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر وهو قسمان الاول ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة ويسمى اقترانيا وحمليا والثاني ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا وشرطيا (ص)

*(ان القياس من قضايا صورا * مستلزما بالذات قولا آخرا
ثم القياس عندهم قسمان * فمنه ما يدعى بالاقتراني

(قوله مع بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل انسان ناطق كل ناطق انسان فان بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل انسان حيوان لو عكس كلية ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان وبذلك يعلم ان المراد ببقاء الصدق وجوده وان لم يكن موجودا في الاصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أي الايجاب أو السلب وقوله والكم أي الكلية أو الجزئية (قوله الا الموجب الكلية) استثناء من الاخير وحذف التاء من الموجبة ترخيما للضرورة فان قيل التعريف لا يدخله الاستثناء لانه للماهية لا للافراد أجيب بان هذا ليس تعريفا بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسليم انه تعريف فما ذكر من تدقيقات المناطقة والمصنف لم يعتن بذلك تقريبا وتسهيلا للمبتدي أفاده الملوي في كبيره اهـ باجوري

وهو الذى دل على النتيجة * بقوة واختص بالحملية) *

أى ان القياس عند المناطقة هو المركب من قضايا يستلزم لذاته قولا آخر والاقترانى منه ما كان مشتملا على النتيجة أو نقيضها بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث وهو خاص بالقضايا الحملية فلهذا سمى حمليا ومستلزما حال من ضمير سوراً وقولا معمول للحال (ص)

*(فان ترد تركيبه فركبا * مقدماته على ما وجبا * ورتب المقدمات وانظرا

صحيحها من فاسد مختبرا * فان لازم المقدمات * بحسب المقدمات آت) *

أى اذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس فركب مقدماته على ما يجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى كما سيأتى من دلالتها على النتيجة وتأمل تلك المقدمات هل هى صحيحة أم لا لئلا يفسد القياس فان اللازم بحسب ملزومه واعلم انه لابد أن يشتمل على مقدمتين صغرى وكبرى والصغرى مندرجة فى الكبرى أى داخلة فيها والى هذا المعنى أشرنا بقولنا (ص)

*(وما من المقدمات صغرى * فيجب اندراجها فى الكبرى * وذات حد أصغر صغراهما

وذات حد أكبر كبراهما * وأصغر فذاك ذو اندراج * ووسط يلغى لدى الانتاج) *

أى لابد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى والا لم يحصل اللزوم اذ يلزم من الحكم على الاعم الحكم على الاخص لا العكس ثم اعلم ان الصغرى هى المشتملة على موضوع النتيجة المسمى بالحد الاصغر والكبرى هى المشتملة على محمولها المسمى بالحد الاكبر والطرف المكرر المشترك بينهما يسمى الحد الاوسط وهو الجامع بينهما والحد الاصغر مندرج فى الاكبر وعند الانتاج يلغى الحد الاوسط ويبقى الاصغر والاكبر هذا مضمون الابيات فقولنا وما من المقدمات البيت ما موصولة مبتدأ وخبرها فيجب وصغراهما خبر مبتدا محذوف وتنوين أصغر وأكبر للضرورة والله الموفق

*(فصل فى الاشكال) *

*(الشكل عند هؤلاء الناس * يطلق عن قضيتى قياس

من غير أن تعتبر الاسوار * اذ ذاك بالضرب له يشار) *

يعنى ان المناطقة اصطلحوا على تسمية قضيتى القياس من غير اعتبار الاسوار شكلا ومع اعتبارها ضربا لأى نوع من أنواع الشكل وقوله عند هؤلاء الناس البيت الناس بدل أو نعت أو عطف بيان على الوجوه فى المحلى بال بعد اسم الاشارة وعن بمعنى على وقولنا اذ ذاك البيت أى فى وقت اعتبار الاسوار أى يشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمى ضربا ثم اعلم ان الاشكال أربعة باعتبار الاوسط وبعضها أقوى من بعض بينتها بقولى (ص)

*(وللمقدمات أشكال فقط * أربعة بحسب الحد الوسط

حمل بصغرى وضعه بكبرى * يدعى بشكل أول ويدرى

وحمله فى الكل ثانيا عرف * ووضعه فى الكل ثالثا ألف

ورابع الاشكال عكس الاول * وهى على الترتيب فى التكمل) *

يعنى ان الاشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام لانه اما أن يكون موضوعا فى الكبرى محمولا فى الصغرى كالانسان حيوان والحيوان حادث فهو الشكل الاول المسمى بالنظم الكامل لانه أقواها وهى ترجع اليه فى الحقيقة وان كان محمولا فيهما كالانسان حيوان الفرس حيوان فهو الشكل الثانى القريب من الاول لانه وافقه فى طرف الحمل الذى هو أقوى من طرف الوضع واما أن يكون موضوعا فيهما كالانسان حيوان الانسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع واما أن يكون موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى وهو عكس الاول كالانسان حيوان الكاتب انسان فهو الشكل الرابع وهو أضعفها لبعده عن الاول لكونه لم يوافقه لا فى حمل ولا فى وضع وهذا معنى قولنا وهى على الترتيب البيت وأربعة نعت لاشكال وقدم فقط للضرورة (ص)

*(فحيث عن هذا النظام يعدل * ففاسد النظام أما الاول

(قوله فان لازم المقدمات الخ) تعليل لمضمون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات آتى أى آت بطابقها ووفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة الصدق كان لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك وبتقرير كلام المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها وليس كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كما فى قولك كل انسان جماد وكل جماد ناطق فان لازمهما وهو كل انسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادها صدقا اطراده صدقا ومن عدم اطرادها صدقا عدم اطراده صدقا وهذا لا ينافى أنه قد يصدق اتفاقا كما فى المثال المذكور فليتأمل اهـ باجورى

فشرطه الايجاب فى صغراه * وان ترى كلية كبراه * والثان ان يختلفا فى الكيف مع
كلية الكبرى له شرط وقع * والثالث الايجاب فى صغراهما * وان ترى كلية احداهما
ورابع عدم جمع الخستين * الا بصورة ففيها يستبين
صغراهما موجبة جزئيه * كبراهما سالبة كليه)*

أى اذا عدل عن هذه الاشكال وعن هذا الترتيب فذلك فاسد كما سيأتى ان شاء الله تعالى ثم ذكر شرط انتاج كل شكل واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شروطه لاستلزامه لذلك والضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الاسوار عليه وها نحن نذكر ضروب كل شكل أعنى المنتجة منها لتزيد ولك ما كان حاصلا بالقوة حاصلا بالفعل فشرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروبه المنتجة اذن أربعة الاول موجبتان كليتان ككل (ج ب) وكل (ب ا) ينتج كل (ج ا) الضرب الثانى كليتان الصغرى موجبة ككل (ج ب) ولا شئ من (ب ا) ينتج لا شئ من (ج ا) الضرب الثالث موجبتان والصغرى جزئية كبعض (ج ب) وكل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) الضرب الرابع الصغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شئ من (ب ا) ينتج ليس بعض (ج ا) وانما كانت نتيجة الضرب الاول كل والثانى لا شئ والثالث بعض والرابع ليس بعض لان النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما سيأتى وشرط انتاج الشكل الثانى اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب مع كلية الكبرى فضروبه المنتجة أيضا أربع الضرب الاول كليتان صغراهما موجبة ككل (ج ب) ولا شئ من (اب) الضرب الثانى كليتان وصغراهما سالبة كلا شئ من (ج ب) وكل (اب) فالنتيجة فى هذين الضربين كلية سالبة وهى لا شئ من (ج ا) الضرب الثالث صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شئ من (اب) الضرب الرابع صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية كليس بعض (ج ب) وكل (اب) فالنتيجة فى هذين الاخيرين سالبة جزئية وهى ليس بعض (ج ب) وشرط انتاج الشكل الثالث ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين فضروبه المنتجة اذن ستة الضرب الاول كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (ب ا) الضرب الثانى موجبتان صغراهما جزئية كبعض (ب ج) وكل (ب ا) الضرب الثالث موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (ب ا) فالنتيجة فى هذه الثلاثة موجبة جزئية وهى بعض (ج ا) الضرب الرابع كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شئ من (ب ا) الضرب الخامس موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كبعض (ب ج) ولا شئ من (ب ا) الضرب السادس موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ككل (ب ج) وليس بعض (ج ا) والنتيجة فى هذه الثلاثة الاخيرة سالبة جزئية وهى ليس بعض (ج ا) وشرط انتاج الشكل الرابع عدم اجتماع الخستين فيه ولو فى مقدمة واحدة الا فى صورة واحدة من ضروبه وهى ان تكون الصغرى موجبة جزئية فيجب فيها حينئذ أن تكون الكبرى سالبة كلية اذ لو جعلناها موجبة جزئية لم ينتج لعدم دلالة المقدمتين على النتيجة فضروب الرابع المنتجة اذن خمسة الضرب الاول كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (اب) الضرب الثانى موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (اب) والنتيجة فى هذين الضربين موجبة جزئية وهى بعض (ج ا) الضرب الثالث كليتان صغراهما سالبة نحو لا شئ من (ب ج) وكل (اب) والنتيجة سالبة كلية وهى لا شئ من (ج ا) الضرب الرابع كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شئ من (اب) الضرب الخامس صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كبعض (ب ج) ولا شئ من (اب) ونتيجة هذين الضربين سالبة جزئية وهى ليس بعض (ج ا) * تنبيهات * الاول هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاح المناطقة على التعبير بها طلبا للاختصار فمعنى كل (ج ب) مثلا كل انسان حيوان * الثانى زعم بعضهم ان الاشكال ثلاثة وان الرابع هو الاول بعينه قدمت فيه الكبرى لموافقته له فى الصورة وليس كذلك اذ الاشكال تتغير باعتبار موضوع النتيجة ومحمولها ولا يتغير ذلك الا بتغير النتيجة ولو كان هو الاول لاتحدت نتائجهما ونتائج هذا عكس نتائج الاول لان المطلوب فى قولنا كل (ج ب) وكل (اج) بعض (اب) ولو جعلناه من الاول لنتج كل (اب) وقولنا والثانى أن

(قوله الا بصورة) أى فى صورة وقوله ففيها يستبين أى ففى تلك الصورة يظهر جمع الخستين فالسين والتاء زائدتان وفى يستبين مع الخستين اسناد الحذو بالواو بعد الدال وهو اختلاف حركة ما قبل الروى بفتح وغيره وهو جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الاسلام زكريا فى شرح الخزرجية وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الرجز آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثانى كما هنا وقد مر ما فيه فتنبه (قوله صغراهما الخ) هذا بيان للصورة المستثناة وقد تقدم التمثيل لها فلا تغفل اه باجورى

يختلف البيت حذفت الياء من لفظ الثانى للوزن وذلك جائز حتى نثرا كقوله تعالى الكبير المتعال والثانى مبتدأ وان وصلتها مبتدأ ثان وله شرط خبره وقولنا الا فى صورة البيت أى شرط الرابع انتفاء اجتماع الخستين أى السلب والجزئية الا فى صورة ففيها تستبين الخستان أى تظهر فيها الخ وما وقولنا صغراهما موجبة البيت أى وتلك الصورة أن تكون صغراهما كذا الخ والله الموفق للصواب (ص)

*(فمنتج لاول أربعة * كالثان ثم ثالث فستة
ورابع بخمسة قد أنتجا * وغير ما ذكرته لن ينتجا
وتتبع النتيجة الاخس من * تلك المقدمات هكذا زكن
وهذه الاشكال بالحلى * مختصة وليس بالشرطى
والحذف فى بعض المقدمات * أو النتيجة لعلم آت)*

يعنى ان ضروب الشكل الاول المنتجة أربعة كما تقدم والضروب المنتجة للثانى أربعة أيضا وهذا معنى قولنا كالثانى أى كعدد ضروب الثانى فهو على حذف مضافين ثم قال ثم ثالث فستة أى ثم الشكل الثالث ضروبه المنتجة ستة فثم للترتيب الذكرى ثم قال ورابع البيت أى والشكل الرابع منتج الخمسة ضروب فرابع مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل وقوله وغير ما ذكرته الخ أى هذا الذى ذكرته من ضروب الاشكال انما هو المنتج والا فضروب كل شكل منتجها وعقيمها ستة عشر لان كل مقدمة لا بد أن تكون مسورة باحد الاسوار الاربعة ثم تتعاقب الاسوار فيقع بعضها فى محل الآخر أربع تعاقبات وأربعة فى أربعة بستة عشر لكن ما فصلناه منها منتج وغيره عقيم وليس هذا المختصر محلا لاستيفاء عقيمها وأيضا فهذا المختصر انما وضعناه فى معظم أوقات العجلة والضيق وذلك فى وسط الشتاء سنة ٩٤١ وقد وضع أهل هذا الفن لتفصيل المنتج من العقيم جداول فلتطالع فى محلها وغرضنا الاختصار وقوله وتتبع النتيجة البيت الاخس هو السلبية والجزئية وزكن أى علم ثم اعلم أن الاشكال مختصة بالقياس الحلى واليه أشار بقوله وهذه الاشكال البيت ثم اعلم انه يجوز حذف بعض المقدمات للعلم بها وكذا النتيجة واليه الاشارة بقولنا والحذف البيت والحذف مبتدأ وخبره آت فمثال حذف الصغرى هذا يحد لان كل زان يحد ومثال حذف الكبرى هذا يحد لانه زان ومثال حذف النتيجة هذا زان يحد وهذا رمان وكل رمان يحبس الفىء (ص)

*(وتنتهى الى ضرورة لما * من دور او تسلسل قد لزما)*

يعنى ان المقدمات لا بد أن تنتهى الى ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك وهما مستحيلان والدور توقف كل واحد من الشيئين على الآخر والتسلسل توقف الشىء على أشياء غير متناهية واللام فى قولنا لما للتعليل ومن لبيان الجنس وهو مصدوق ما

(فصل فى الاستثنائى)

هذا هو القسم الثانى من قسمى القياس وهو القياس الشرطى المسمى بالاستثنائى وهو قسمان أيضا متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى يحكم فيه بلزوم قضية أخرى أولا لزومها وهو الذى يكون فيه حرف شرط نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية والاخرى استثنائية ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالى كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول اذ يلزم من الحكم على الاعم الحكم على الاخص لا العكس (ص)

*(ومنه ما يدعى بالاستثنائى * يعرف بالشرط بلا امتراء
وهو الذى دل على النتيجة * أو ضدها بالفعل لا بالقوة)*

أى من القياس قسم يسمى بالقياس الاستثنائى وهو المعروف بالشرطى لكونه مركبا من قضايا شرطية وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ولو لم يكن النهار موجودا لما كانت الشمس طالعة والنتيجة فى الاخير ونقيضها فى الاول مذكوران بالفعل وقولنا لا بالقوة

(قوله وهذه الاشكال الخ) الباء داخلة على المقصور عليه فالمعنى أن الاشكال الاربعة المذكورة مقصورة على الحلى ولا تتعداه الى الشرطى وهذه طريقة للمصنف والراجح أنها لا تختص بالحلى بل تكون فى الشرطى أيضا لان جعل الحد الوسط تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى يسمى شكلا أول وجعله تاليا فيهما يسمى شكلا ثانيا وجعله مقدما فيهما يسمى شكلا ثالثا وجعله مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى يسمى شكلا رابعا فمثال الاول أن تقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ألبتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل وعلى هذا القياس (قوله بالحلى) أى بالقياس الحلى ويحتمل أن المراد كما أشار اليه الشيخ الملوى بالقضية الحلية وعليه فتذكير المصنف لتأويل القضية بالقول اه باجورى

احترازا من الاقتراني وقد تقدم وقولنا ومنه معطوف على منه المتقدم ثم اعلم أن المتصل اما ان يستثنى عين مقدمه أو نقيضه أو نقيض التالي أو عينه فاستثناء عين مقدمه ينتج عين تاليه نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود واستثناء نقيض تاليه يستلزم نقيض مقدمه نحو لو كان فيهما آلهة الا الله الآية وأما عكس هاتين الصورتين وهما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فلا يلزم فيهما الانتاج لاحتمال أن يكون التالي أعم من مقدمه اذ يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم ومن نفي الاعم نفي الاخص بخلاف العكس فاذا قلت مهما كان هذا انسانا فهو حيوان فلا يلزم منه لكنه حيوان فهو انسان أو لكنه ليس بانسان فليس بحيوان لما تقدم والى هذا أشرنا بقولنا (ص)

*(فان يك الشرطي ذا اتصال * أنتج وضع ذاك وضع التالي

ورفع تال رفع أول ولا * يلزم في عكسهما لما انجلى)*

يعني ان كان الشرطي متصلا أنتج وضع مقدمه أي ثبوته وضع تاليه وقولنا وضع ذاك اشارة الى المقدم بدليل ذكر التالي ورفع تاليه ينتج رفع مقدمه بخلاف العكس فلا يلزم فيهما انتاج وتقدمت الامثلة وقولنا لما انجلى اشارة الى الفرق بينهما وهو التعليل المذكور قبل فاللام للتعليل وحيث لم يكن التالي أعم بل تساويا لزم من ثبوت هذا ثبوت هذا والعكس وانما كان كذلك لخصوص المادة لا لخصوص صورة الدليل (تنبيه) حيث يستثنى عين المقدم فاكثر ما يستعمل في الشرطية بلفظ ان فانها موضوعة لتعليق الوجود بالوجود وحيث يستثنى نقيض التالي فاكثر ما يؤتى بلو فانها وضعت لتعليق العدم بالعدم وهذا يسمى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه ثم اعلم أن القياس المنفصل ما كان مؤلفا من قضايا منفصلة وهي المعاندة وهي ثلاثة أقسام مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي ومانع جمع ومانع رفع فان كان حقيقيا وهو مانع الجمع والرفع نحو العدد اما زوج أو فرد أنتج وضع كل من طرفيه رفع الآخر لامتناع الجمع والعكس لامتناع الخلو وان كان مانع الجمع أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر لامتناع الجمع بخلاف العكس لامكان الخلو وان كان مانع الخلو فعكسه أي ينتج رفع أحدهما وضع الآخر لامتناع الخلو لا العكس لامكان الجمع واليه أشرنا بقولنا (ص)

*(وان يكن منفصلا فوضع ذا * ينتج رفع ذاك والعكس كذا

وذاك في الاخص ثم ان يكن * مانع جمع فبوضع ذا زكن

رفع لذاك دون عكس واذا * مانع رفع كان فهو عكس ذا)*

أي وان يكن القياس الشرطي منفصلا فوضع كل من طرفيه ينتج رفع الآخر والعكس ان كان حقيقيا هذا معنى قوله وذاك في الاخص وان يكن مانع جمع فوضع كل يوجب رفع الآخر دون عكس أي لا يوجب رفع كل وضع الآخر لجواز الخلو وان كان مانع رفع فهو عكس مانع الجمع كما تقدم وقوله فبوضع الخ جواب ان يكن ورفع نائب فاعل زكن ومانع رفع خبر كان مقدم فهو عكس جواب اذا

(لواحق القياس)

لما فرغ من القياس أي المفرد شرع فيما يلحق به فمن ذلك القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى الى هلم جرا ويسمى مركبا لكونه مركبا من حجج متعددة نحو قولك كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ط) فكل (ج ط) وهو قسمان متصل النتائج وهو ما ذكر فيه النتائج ومنفصلها وهو ما لم تذكر نتائجه (ص)

*(ومنه ما يدعونه مركبا * لكونه من حجج قد ركبا

فركبنه ان ترد أن تعلمه * واقلب نتيجة به مقدمه

يلزم من تركيبها باخرى * نتيجة الى هلم جرا *

متصل النتائج الذي حوى * يكون أو مفصولها كل سوا)*

أي ومن القياس قسم يسمى بالقياس المركب سمي بذلك لتركبه من حجج متعددة ومنه خبر مقدم وما

(قوله وان يكن منفصلا الخ) أي بان كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنها اما أن تكون مانعة الجمع والخلو معا وهذا هو القسم الاخص واما أن تكون مانعة الجمع فقط واما أن تكون مانعة الخلو فقط ولذلك كان القياس المنفصل ثلاثة أقسام الاول مانعهما وهو الاخص وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعتهما والثاني مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط والثالث مانع الخلو فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط وقد بين المصنف كيفية انتاج كل من هذه الاقسام على الترتيب المذكور فذكر للاول أربع نتائج ولكل من الثاني والثالث نتيجتين كما سياتي بيانه اهـ باجوري

موصولة مبتدأ واللام للتعليل وان شرطية شرطها يرد وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم قبله عليه وهو قولنا فركبنه هذا مذهب جمهور البصريين ومذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد من البصريين انه اذا تقدم هو الجواب نفسه والاول أصح وقوله واقلب البيت نتيجة مفعول أول لاقلب والثاني مقدمه ويلزم نعتها ومتصل خبر يكون وحوى أي اشتمل عليها والله الموفق للصواب (ص)

*(وان بجزئي على كل استدل * فذا بالاستقراء عندهم عقل
وعكسه يدعى القياس المنطقي * وهو الذي قدمته فحقق
وحيث جزئي على جزئي حمل * بجامع فذلك تمثيل جعل
ولا يفيد القطع بالدليل * قياس الاستقراء والتمثيل)*

نبه في هذه الابيات على نوعين مما يلحق بالقياس وهما الاستقراء والتمثيل فالاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم كهذا المثال لخروج التمساح من الحيوان وعكس الاستقراء هو الاستدلال بالكلي على الجزئي المفيد للقطع وهو القياس المنطقي المراد من هذا الفن وقد تقدم ذكره والتمثيل اثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي لمعنى مشترك بينهما وهو ضعيف ايضا لان الدليل اذا قام في المستدل عليه أغنى عن النظر في جزئي غيره لكن يصلح لتطييب النفس وتحصيل الاعتقاد والى هذا كله أشرنا بقولنا وان بجزئي الخ أي وان استدل بجزئي على كلي فهو المعروف عندهم بالاستقراء وقوله وحيث البيت أي وان حمل جزئي على جزئي لعلة جامعة بينهما فهو التمثيل وهو والاستقراء لا يصلحان الا لبحث الفقهاء ولا يفيدان الا الظن والى هذا أشرنا بقولنا ولا يفيد القطع البيت والله الموفق للصواب (ص)

(أقسام الحجة)

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحجة باعتبار مادتها فان الحجة قسمان نقلية وعقلية والحجة العقلية خمسة أقسام برهانية وجدلية وخطابية وشعرية وسفسطائية وتسمى المغالطة والى هذا أشار بقوله (ص)

*(وحجة نقلية عقليه * أقسام هذي خمسة جليه
خطابة شعر وبرهان جدل * وخامس سفسطة نلت الامل)*

فالخطابة ما تألف من مقدمات مقبولة وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه الصدق وليس بنبي أو لصفة جليلة كزيادة علم أو زهد أو من مقدمات مظنونة نحو هذا يدور في الليل بالسلاح وكل من يدور في الليل بالسلاح فهو لص فهذا لص والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه والشعر ما تألف من مقدمات متخيلة لترغيب السامع في شئ أو تنفيره عنه نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة والغرض من الشعر تأثر النفس والجدل ما تألف من مقدمات مشهورة وهي ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حمية نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح وهذا كاشف عورته وكل كاشف عورته مذموم فهذا مذموم والغرض من الجدل اما اقناع قاصر عن البرهان أو الزام الخصم ودفعه والسفسطة ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به وتسمى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة كقولنا في شخص يخبط في البحث هذا يكلم العلماء بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم أو من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذه أربعة من أقسام الحجة والخامس البرهان وهو المفيد للعلم اليقيني كما تقدم واليه أشرنا بقولنا (ص)

*(أجلها البرهان ما ألف من * مقدمات باليقين تقترن
من أوليات مشاهدات * مجربات متواترات
وحدسيات ومحسوسات * فتلك جملة اليقينيات)*

(قوله وعكسه يدعى الخ) أي ومفيد عكسه يدعى الخ كما أشار له الشيخ الملوي في كبيره وذلك لان عكس ما ذكر هو الاستدلال بالكلي على الجزئي وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقي وانما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما فلابد من تقدير المضاف المذكور في كلام المصنف (قوله وهو الذي قدمته) أي في قوله ان القياس من قضايا صورا الخ (قوله وحيث جزئي على جزئي حمل) باسكان الياء الثانية للوزن وقوله لجامع أي بين المشبه والمشبه به وذلك كما في قولك النبيذ حرام كالخمر بجامع الاسكار وأركانه أربعة مشبه ويسمى حدا أصغر ومشبه به ويسمى أصلا وحكم ويسمى حدا أكبر وجامع ويسمى حدا أوسط كذا يؤخذ من شرح الملوي الصغير وفي شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المناطقة لكنه لم يذكر أن المشبه به يسمى أصلا في اصطلاحهم فليراجع اه باجوري

أى أجل الجمع الجنس البرهان وهو ما تركب من مقدمات يقينية ثم ذكر أن اليقينيات ستة أولها الاوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزأيه ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر الى عقل كجوع الانسان وعطشه وألمه فان البهائم تدركه ثالثها التجريبيات وهى ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء والناخواه يهضم الشبع والتبخير ببذر البصل يسقط سوس الاضراس وقد يعم كعلم العامة بان الخمر مسكر وقد يخص كعلم الطبيب باسهال المسهلات رابعها المتواترات وهى ما يحصل بنفس الاخبار تواترا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما خامسها الحدسيات وهى ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبيات مع القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس سادسها المحسوسات وهى ما تحصل بالحس الظاهر أعنى بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة فهذه جملة اليقينيات التى يتألف البرهان منها فقوله من أوليات من لبيان الجنس وهو اليقين ثم اعلم أن المتكلمين اختلفوا فى الربط بين الدليل والنتيجة على أربعة أقوال أشرنا اليها بقولنا (ص)

*(وفى دلالة المقدمات * على النتيجة خلاف آت
عقلى او عادى او تولد * أو واجب والاول المؤيد)*

الاول مذهب امام الحرمين وهو الصحيح فلا يمكن تخلفه واليه أشرت بقولى والاول المؤيد أى المقوى والثانى مذهب الاشعرى قال عادى يمكن تخلفه والقولان للقاضى أيضا والثالث للمعتزلة قالوا بالتولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت فى وجود النتيجة بواسطة تاثرها بالنظر والرابع للحكماء وانما ذكرت هذا الخلاف تتميما للفائدة *(خاتمة)* خاتمة الشيء ما يختم به ولما كان هذا الفصل آخر الموضوع قلت فيه خاتمة ولما كان الخطا كثيرا ما يعرض للبراهين لاختلال شرط من شروطها أو حكم من أحكامها جعل للتنبيه على ذلك فصل يخصه *واعلم أن الخطا قسمان تارة يكون بخطا مادته وتارة يكون بخطا صورته والاول اما من جهة اللفظ أو المعنى أما اللفظ فكالاشتراك نحو هذا عين وكاستعمال المتباينة كالمترادفة نحو السيف والصارم فيغفل الذهن عما به الافتراق فيجرى اللفظين مجرى واحد فيظن أن الوسط متحد وأما المعنى فكالتباس الصادقة بالكاذبة أيضا وذلك نحو الحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته نحو هذا لون واللون سواد فهذا سواد وهذا سيال أصفر والسيال الاصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله ايهام العكس لانه لما رأى كل مرة سيالا أصفر ظن ان كل سيال أصفر مرة ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيد بحال أو وقت نحو هذه رقبة وكل رقبة مؤمنة وفى الاعشى هذا مبصر والمبصر مبصر بالليل ومنه اجراء غير القطعى كالوهميات وغيرها مما ليس قطعيا مجرى القطعى ونحو جعل العرضى كالذاتى نحو هذا انسان والانسان كاتب ونحو جعل النتيجة احدى مقدمتى البرهان بتغييرها ويسمى مصادرة عن المطلوب كهذا نقلة وكل نقلة حركة فهذا حركة والقسم الثانى من قسمى الخطا ما يكون خطؤه فى صورته وذلك كالخروج عن الاشكال الاربعة بان لا يكون على تاليفها لا فعلا ولا قوة وكانتفاء شرط من شروط الانتاج كما تقدم والى هذا أشرنا بقولنا (ص)

*(وخطا البرهان حيث وجدا * فى مادة أو صورة فالمبتدا
فى اللفظ كاشتراك أو كجعل ذا * تباين مثل الرديف ماخذا
وفى المعانى لالتباس الكاذبه * بذات صدق فافهم المخاطبه
كمثل جعل العرضى كالذاتى * أو ناتج احدى المقدمات
والحكم للجنس بحكم النوع * وجعل القطعى غير القطعى
والثان كالخروج عن أشكاله * وترك شرط النتج من اكماله)*

قد تقدم جميع ذلك مستوفى وقوله كجعل ذا على لغة القصر فى الاسماء الستة وماخذا تمييز أل واللام فى للجنس بمعنى على وقوله كالقطعى غير القطعى فيه فصل مضاف شبه بالفعل بمعمول المجرور وهو واقع نظما ونثرا أما نثرا فكقوله عليه السلام هل أنتم تاركو لى صاحبى وأما نظما فكقول الشاعر

(قوله عقلى) خبر لمبتدا محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلى والمراد عقلى بلا تولد ولا تعليل ليغاير قول المعتزلة بالتولد فانه يستلزم أنه عقلى وان كانوا يدعون أنه عادى وذلك لانهم أخذوا قولهم بالتولد فى هذه المسئلة وفى غيرها من مذهب الفلاسفة فى الاسباب الطبيعية وهو أنها تؤثر فى مسبباتها بطبعها على وجه اللزوم العقلى عند وجود الشرط وانتفاء المانع غاية الامر انهم تستروا بتغيير العبارة وايغاير قول الفلاسفة فانهم لا ينكرون أنه عقلى واعترض هذا القول بانه يلزم عليه أنه لا يمكن تخلف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذى ان شاء فعل وان شاء ترك وأجيب بان عدم تخلف اللازم مع تخلف الملزوم محال فلا تتعلق به القدرة وحينئذ فلا ينافى أنه فعل القادر المختار وهكذا يقال فى كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلى فى الكائنات اه باجورى

لأنت تعتاد فى الهيجا مصابرة * يصلى بها كل من عاداك نيرانا

والضمير فى قولنا من أكمله يعود الى القسم الثانى وهو الخطا فى الصورة والسلام * وهذا آخر ما قصدنا جمعه من أمهات المسائل المنطقية * فالحمد لله على ما أنعم وألهم وعلى اكمال هذا الموضوع على الهيئة المرضية نسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * وسببا فى نيل الثواب الجسيم * ومن الاعمال التى لا تنقطع بالاضطجاع تحت التراب * وأن يجعله من الاعمال التى تكون سببا فى صرف العذاب ومناقشة الحساب * انه رؤف رحيم تواب * وهو الموفق للصواب وعنده حسن المآب (ص)

*(هذا تمام الغرض المقصود * من أمهات المنطق المحمود)*

أمهات المنطق أصول مسائله ومهماته وأم الشئ أصله ولذلك قيل لمكة أم القرى لانها أم الارض كلها ومنها نشأت وكان هذا الفن محمودا لانه يصون الفكر عن الخطا ويميز صحيح العلم النظرى من سقيمه ولا جرم ان ما كان بهذه الصفة فى غاية ما يكون من الشرف والحمد لله والله الموفق للصواب (ص)

*(قد انتهى بحمد رب الفلق * ما رمته من فن علم المنطق)*

هذا البيت لوالدنا سيدى الصغير بن محمد رضى الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه ومن عذاب النار صانه ووقاه أخبرنى بانه قاله فى منامه بعد أن أخبرته بهذا الموضوع فامرنى بادخاله فيه فادخلته رجاء بركته طالبا من الله حصول المملكة متوسلا اليه بخير من على سبيل الهدى سلكه (ص)

*(نظمه العبد الذليل المفتقر * لرحمة المولى العظيم المقتدر

الاخضرى عابد الرحمن * المرتجى من ربه المنان

مغفرة تحيط بالذنوب * وتكشف الغطا عن القلوب

وان يثيبنا بجنة العلى * فانه أكرم من تفضلا)*

المفتقر بالتاء أبلغ من الفقير لدلالة التاء على الطلب والاخضرى نعت لعبد وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر فى ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر عن أعالى أسلافنا واسلافهم ان نسبنا للعباس بن مرداس السلمى الذى قال منشدا

أتجعل نهبى ونهب العبيد بين عيينة والاقرع

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع

وما كنت دون امرئ منهما * ومن تخفض اليوم لا يرفع

لقد كنت فى الحرب ذا أدرع * فلم أعط شيأ ولم أمنع

وقولنا وتكشف الغطا البيت أى تزيل حجب الذنوب * المحدقة بانوار القلوب * الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب * فكم من قلب بذلك محجوب * فانحصر فى سجن الدائرة الجسمانية * لعزوبه وجهله بالدائرة الروحانية * والحقائق النورانية * والفتوحات الربانية * فصار مملوكا للشهوات النفسانية * فسلك المسالك الشيطانية * فبقى مغمورا فى ظلمات جهله * مكبلا فى سجن هواه وقبيح فعله * محجوبا عن لطائف عقله * لا من وفقه الله وغفر له * وتاب عليه بجوده وفضله * نسأله سبحانه وتعالى وهو خير مسؤل * وخير مأمول * ان يزيل عنا بفضله ظلمات بصائرنا * التى عاقتنا عن اصلاح بواطننا * وشغلتنا بظواهرنا * وان يقذف فى قلوبنا نورا يهدينا به عند تراكم ظلمات الهوى الى صراط مستقيم * انه غفور رحيم (ص)

*(وكن أخى للمبتدى مسامحا * وكن لاصلاح الفساد ناصحا

وأصلح الفساد بالتأمل * وان بديهة فلا تبدل

اذ قيل كم مزيف صحيحا * لاجل كون فهمه قبيحا

وقل لمن لم ينتصف لمقصدى * العذر حق واجب للمبتدى

ولبنى احدى وعشرين سنه * معذرة مقبولة مستحسنه

(قوله وان يثيبنا) قد عرفت أنه معطوف على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله بجنة العلى أى جنة الدرجات العلى فالعلى صفة لموصوف محذوف كما قاله بعض المحققين وهو أولى من قول بعضهم انه من اضافة الموصوف للصفة ولا يخفى أن العلى جمع عليا بضم العين مع القصر بمعنى العلياء بفتح العين مع المد (قوله فانه أكرم من تفضلا) علة لقوله المرتجى الخ وهذا يقتضى أن غيره تعالى تفضلا وكرما وهو كذلك بحسب الظاهر وأما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم الا له تعالى فكلام المصنف بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم (قوله وكن أخى) أى فى الاسلام وقوله للمبتدى مسامحا أى من الزلل الذى قد يظهر فى هذا التأليف وقد تقدم أن المبتدى هو الآخذ فى صغار العلم ولا يخفى ما فى ذلك وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الزلل فى تأليفه اه باجورى

لاسيما فى عاشر القرون * ذى الجهل والفساد والفتون
وكان فى أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز المنظم
من سنة احدى وأربعين * من بعد تسعة من المئين

لاشك ان مسامحة المبتدى والاعتذار له مما ينبغى لكل عاقل وذلك لقصور همته وعدم كمال عقله وتوغله فى العلم وأنا أذنت لكل من رأى هذا الموضوع فوجد فيه خللا أن يصلحه ان كان أهلا لذلك بعد أن يتامل والانتقاد قيل كم من مزيف قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم فاعذرنى يا أخى وانظره بعين الرضا وانما ذكرت هذا تنبيها على شياطين الطلبة الذين يمرضون الصحيح ويصححون السقيم وماذاك الا لعدم انصافهم وقلة تقواهم وعدم مراقبتهم للعليل الذى لا يخفى عليه شئ فى الارض ولا فى السماء ويعلم خائنة الاعين والمؤمن يلتمس العذر لاخيه وقد قال عليه الصلاة والسلام حسب المؤمن من الشر أن يحقر أخاه المسلم ويقال من ضاق صدره اتسع لسانه والحق لا يعرف بالرجال والمؤمن يقبل الحق ولو من الرعاة فضلا عن غيرهم واذا كان العذر من حق المبتدى فى الزمان المتقدم فكيف فى هذا الزمان الصعب الذى انقرض فيه أكابر العلماء ولم يبق فيه الاحثالة الحثالة وغلبت العجمة على قلوب الانام حتى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله فان قلت اذا كان الامر كما ذكرت فلم تجاسرت وتجرأت على شئ لا تقدر عليه قلت حملنى على ذلك تفاؤلى ورجائى من الله عز وجل حصول المأمول من الفنون (قوله عاشر القرون) يعنى من سنى الهجرة وفى القرن أحد عشر قولا قيل لكل عقد من العشرة الى الثمانين فتلك ثمانية أقوال وقيل مائة وإياه أعنى وقيل مائة وعشرة وقيل من عشرة الى مائة وعشرين وعاشر القرون هو قرننا هذا الذى ظهرت فيه الفتن واشتد فيه الباس وقوى فيه النحس واشتد فيه طغيان الكافرين وانتشر فيه ظلم الظالمين وكثرت فيه شرار الخلائق ولم يبق الا آثار الطرائق والناس فيه ساهون مهطعون لحطام الدنيا معرضون عن الدرجات العليا سابقون فيه الى هواهم ليوقعوهم فى أهوى المهاوى وأسوأ المساوى وليس لهم تفكر فى هاذم اللذات ولا تأهب فيما بعد الممات كأنهم فى الدنيا مخلدون وهم للفناء مشاهدون يخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة ساعة ويضيع منفعة الابد فما أشنعها من اضاعة فلو استيقظ هذا النائم ونظر بعين قلبه وفكر فى مآل أمره لسارع للطاعة واشتغل بالسنة والجماعة لكن كثر ذنبه وقسا قلبه وظهر عيبه فخذله ربه فلم تنفع فيه موعظة ولا صار من أهل اليقظة ان كان قبل هذا الزمان عبدة الاوثان فاهل هذا الزمان عبدة الشيطان شاع الشر وانتشر اقترب هجوم الآيات الكبر اللهم وفقنا لما تحبه وترضاه ولا تجعلنا ممن اتخذ الهه هواه واحشرنا فى زمرة أوليائك وجملة أصفيائك يوم لا يستغنى الا بك يوم لا ملجأ منك الا اليك يوم لا خير الا لديك وأعنا على هذا الزمان الصعب الذى كسفت فيه شموس الحق وشاع فيه ظلام الباطل بين الخلق وسد الافق دخان الهوى وانتشر فى الاقاليم واستوى فلا حرص ولا حزن الا على الدنيا ترى الواحد اذا ضيع من الدنيا مثقال حبة تاسف عليه وتحير وتكدر قلبه وتغير ويضيع من خير الآخرة ما لا نسبة للدنيا بحذافيرها منه فلا يخطر له ذلك ببال ومن ذلك الامن علامة الخذلان والضلال ومن علامات الخسران والنكال ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم زماننا هذا هو الذى قال فيه عليه الصلاة والسلام لا يبقى من الاسلام الا اسمه ولا من القرآن الا رسمه اللهم وفقنا لاتباع السنة يا ذا الفضل والمنة وأسعدنا بلقائك بلا محنة وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

*(ثم الصلاة والسلام سرمدا * على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات * السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجا * وطلع البدر المنير فى الدجى)*

قد تقدم فى الخطبة الكلام على ما يتعلق بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقولنا ما قطعت البيت ما مصدرية ظرفية ولفظ أبرج جمع قلة والمراد الكثرة لانها اثنا عشر برجا فى كل برج ثلاثون درجة تقطع الشمس كل

(قوله لاسيما الخ) اعلم أن هذا التركيب يستعمل ليفيد أولوية ما بعده مما قبله فى الحكم لكن تارة يذكر بعده اسم نحو جاءنى القوم لاسيما زيد والمعنى حينئذ لا مثل الذى هو زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى بل هو الاخص منهم بالمجئ وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثلا نحو أحب زيدا لاسيما على الفرس والمعنى حينئذ خصوصا على الفرس أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا على الفرس فلا سيما بمعنى خصوصا فى محل نصب على أنه مفعول مطلق لفعل مقدر والواو الداخلة عليها فى بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضى ملخصا وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر بعد لاسيما اسما بل جارا ومجرورا فهى نظير أحب زيدا لاسيما على الفرس فالمعنى خصوصا فى عاشر القرون الخ اه باجورى

يوم درجة وتقطع الفلك فى سنة ويكون طول الملوين وقصرهما بحسب الميل الشمالى والجنوبى لاتساع القوس وضيقه فى الآفاق المائلة التى لها عرض وأما القمر فيقيم فى كل برج ليلتين وثلثا ويقطع الفلك فى شهر فسبحان مكون الاكوان تم بحمد الله وكفى والصلاة والسلام على مولانا محمد المصطفى ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد امام المتقين وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع الكتابين اللذين هما فى بابهما ضياء به القارى يستبين وهما ايضاح المبهم من معانى السلم للعلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ أحمد الدمنهورى وشرح العلامة الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ عبد الرحمن الاخضرى على سلمه المذكور أعظم الله للجميع الاجور وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابى الحلبى ذى العجز والتقصير وذلك فى صفر سنة

١٣٠٨ هجريه على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى

التحيه امين

آمين

(فهرست ايضاح المبهم من معانى السلم للدمنهورى)

صحيفة

٢ خطبة الكتاب
٥ فصل فى جواز الاشتغال به
٥ أنواع العلم الحادث
٦ أنواع الدلالة الوضعية
٦ فصل فى مباحث الالفاظ
٧ فصل فى بيان نسبة الالفاظ للمعانى
٨ فصل فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية
٨ فصل فى المعرفات
٩ باب فى القضايا وأحكامها
١٠ فصل فى التناقض
١٠ فصل فى العكس المستوى
١١ باب فى القياس
١٢ فصل فى الاشكال
١٥ فصل فى القياس الاستثنائى
١٥ لواحق القياس
١٦ أقسام الحجه
١٧ خاتمة

(فهرست شرح العلامة الاخضرى)

صحيفة

٢٠ خطبة الكتاب
٢٣ فصل فى جواز الاشتغال به
٢٣ أنواع العلم الحادث
٢٤ أنواع الدلالة الوضعية
٢٤ فصل فى مباحث الالفاظ
٢٥ فصل فى بيان نسبة الالفاظ للمعانى
٢٦ فصل فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية
٢٦ فصل فى المعرفات
٢٨ باب فى القضايا وأحكامها
٢٩ فصل فى التناقض
٣٠ فصل فى العكس المستوى
٣٠ باب فى القياس
٣١ فصل فى الاشكال
٣٣ فصل فى القياس الاستثنائى
٣٤ لواحق القياس
٣٥ أقسام الحجة
٣٦ خاتمة

(تمت)

Le Caire

1910

9
614
64